## محضر الجلسة رقم 310

**التاريخ:** الثلاثاء 29 جمادى الأولى 1448هـ (10 نوفمبر 2026م).
**الرئاسة:** المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.
**التوقيت:** ساعتان وسبع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد زوال.
**جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.**

---

**المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**
**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

أعلن عن افتتاح الجلسة.

**السيدين الوزيرين،**
**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين للاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكورا.

**المستشار السيد عبد الرحمان وافا، أمين المجلس:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

**السيدة الوزيرة المحترمة،**
**السيد الوزير المحترم،**
**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

توصل المجلس بقرار المحكمة الدستورية رقم 292/26 الصادر في 03 نونبر 2026، والذي صرحت بموجبه بشغور المقعد الذي كانت تشغله بالمجلس عن طريق التعويض **السيدة فاطمة سعدي**، وذلك برسم الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة خلال الفترة الممتدة من 3 نونبر 2026 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 686 سؤالا شفهيا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 320 سؤالا كتابيا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 10 نونبر 2026، تقدم بهما كل من المستشار خليهن الكرش، عضو مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والمستشار خالد السطي، وقد أحيلا إلى الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن تعذر التفاعل مع هذين الطلبين في هذه الجلسة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة للوزارة المنتدبة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والتكوين المهني والتأهيل، المكلفة بالتعليم الأولي ومحاربة الهدر المدرسي حول "الهدر المدرسي"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "محاربة الهدر المدرسي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

السي لحسن الحسناوي تفضل.

**المستشار السيد لحسن الحسناوي:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

**السيد الوزير المحترم،**
**السيدة الوزيرة المحترمة،**

حول التدابير التي تنوون اتخاذها للحد من ظاهرة الهدر المدرسي، نسائلكم.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثاني موضوعه "تعميم التعليم الأولي ومحاربة الهدر المدرسي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السي عبد القادر الكيحل.

**المستشار السيد عبد القادر الكيحل:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الوزير،**
**والسيدة الوزيرة،**

فعلا، استبشرنا خيرا بوجود هاذ الجانب المتعلق بالتعليم الأولي في الهيكلة الحكومية، لكن موضوع التعليم الأولي هو موضوع يسائلنا كمجتمع، فبالتالي الأساس الذي يرتبط بالمربيات اللي هوما العمود الفقري لهاذ العملية التعلمية تيعيشو أوضاعا غير عادية وغير طبيعية.

فيما يتعلق بالأدوار ديال هاذ المربية، فهي تتقوم بالعملية التربوية وهي منظفة وهي كذلك مجمعة، تمشي تقلب على الأطفال من خارج المؤسسة باش يبقى القسم مستمر، وكذلك تتقوم بأدوار خارج الأدوار المنوطة بالمربيات، وهنا تنتساءلو على الجانب ديال التكوين اللي تيخصو يتقدم لهاذ المربيات.

كذلك، الأوضاع المادية ديال هاذ المربيات فيها مشكل، أولا، عدم الاحترام ديال مدونة الشغل، بعد سنتين تيخص تكون ذيك الزيادة ديال 4% الآن تيمشيو على مستوى أربع سنين، زد على ذلك الحجم ديال هاذ الأجر، اللي هو ما تيتوافقش مع العملية اللي تتقوم بها هاذ المربيات، بالإضافة لواحد العلاقة بين ديال 2 ديال الجهات، بين مدير المؤسسة التعليمية وبين المشغل.

بالإضافة للإشكالية ديال التشبيك، اليوم كاينة جمعيات اللي هي كبرى، ثلاثة (3) قائمة نسبيا بالأدوار، ولت مسألة الانسيابية في أداء الأجور، ولكن هاذيك الجمعيات الصغرى باقي هاذ المشكل ديال الانسيابية، كاين الناس اللي ما تيتخلصوش على 3 شهور، على 4 شهور، عاد تتوصلهم الأجر ديالهم.

إضافة للموضوع اللي مرتبط بالغاية، الغاية هو أنه نحاربو الهدر، فإذا به القسم اللي ما تيوصلوش 15 ديال التلاميذ تيخص يتغلق، وجمعو 2 أقسام أو 2 مستويات في قسم واحد، وهاذيك السيدة كأنها مسؤوليتها تمشي تجمع الناس من برا وتبقى محافظة عليهم، خصها تمشي تغسل المرافق الصحية والمراحيض لأن الوليدات ما تيلقاوش المرافق الصحية اللي تتليق بهم، باش تبقى محافظة عليهم باش تحافظ على ذاك الأجر اللي هو هزيل.

فبالتالي، هاذ الموضوع تيخصنا، كاين جانب إنساني وكاين جانب اللي هو ديال الغاية من هاذ التعليم الأولي، ماشي باش يلقاو شي ناس فين يخدمو أو لا نسدو بهم، باش تيقومو بالأدوار ديالهم.

باش يقومو بالأدوار ديالهم خصهم أوضاع إنسانية تليق بهم، بالإضافة - كيفما قلت - توضيح أنه المدير مللي تيكون عندو مشكل ديال الاكتظاظ أول حاجة تتبان لو هو ذاك القسم ديال التعليم الأولي، رغم أنه جا في إطار مدني كاع ما دخلش في البنايات الأساسية للمؤسسة، تيقول احتاجينا ذاك القسم، حيدي ذاك القسم، جمع 3 دالأقسام في قسم واحد، وهاذ الناس راه كيعانيو، كيقومو بأدوار أساسية.

أشنو هي الأبعاد باش يبقى هاذ الشي فالجانب المدني؟ الموضوع واش الإدماج ولا ماشي الإدماج؟ ولكن كيخصنا نفكرو بشكل جلي، لأنه الإشكالية البنيوية فالتعليم هي إشكالية ديال التعليم الأولي، ماشي نفتحو الأقسام، ماشي التعميم فقط، لأنه ماشي بشكل شكلي، بل المضمون، والمضمون خص الإنسان يكون مرتاح باش يمكن لو يقوم بمضمون فالمستوى.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

السؤال الآني الثالث موضوعه "محاربة الهدر المدرسي بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي محمد البكوري.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

نفس السؤال، السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

نفس السؤال.

السؤال الآني الرابع موضوعه "محاربة الهدر المدرسي وإعادة إدماج التلاميذ في الفصول الدراسية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

السي يوسف أيذي.

**المستشار السيد يوسف أيذي:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الوزير،**
**السيدة الوزيرة،**

طبعا لا يخفى عليكم ما يشكله اليوم الهدر المدرس باعتباره نقطة سوداء تؤثر على نجاعة المنظومة التربوية فبلادنا.

اليوم، نسبة الهدر المدرسي تشكل أرقاما مخيفة، ويمكن نقولو على أنه تلقينا في الفريق الاشتراكي بارتياح كبير اعتماد الهيكلة الحكومية على قطاع قائم الذات، اللي هو التعليم الأولي ومحاربة الهدر المدرسي، ومتفقين جميعا على أنه المكان الطبيعي ديال أطفال بلادنا هو المدرسة وماشي الشارع.

ولذلك، ومن هاذ المنطلق ومنطلق تقييمنا للخطورة ديال هاذ النزيف الحاصل اليوم فالمدارس، خاصة المدارس العمومية، نسائلكم، السيد الوزير، عن الاستراتيجية التي ستعتمدها وزاراتكم للحد من ظاهرة الهدر المدرسي، خاصة في شكله المرتبط بفصل التلاميذ عن متابعة الدراسة.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الخامس موضوعه "تعميم التعليم الأولي ومحاربة الهدر المدرسي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضلوا، السيدة المستشارة المحترمة.

**المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:**

تأكيد السؤال.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن، نفس السؤال.

السؤال الآني السادس موضوعه "استراتيجية الحكومة لتأهيل قطاع التعليم الأولي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الحركة الشعبية لتقديم السؤال.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيدات الوزيرات،**

**السيد الوزير المحترم،**

عن تصور الحكومة لتأهيل وتطوير التعليم الأولي، نسائلكم السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السي مبارك السباعي، السيد الرئيس.

إذن الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والتكوين المهني والتأهيل، المكلف بالتعليم الأولي ومحاربة الهدر المدرسي، للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالهدر المدرسي.

يمكن لكم تفضلوا للمنصة، السيد الوزير.

**السيد كمال الهشومي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والتكوين المهني والتأهيل، المكلف بالتعليم الأولي ومحاربة الهدر المدرسي:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدة الوزيرة المنتدبة،**

**السيد الوزير المنتدب**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

طبعا، سعيد أن أقف أمامكم اليوم فهاذ الموضوع، والذي مهما اختلفت مواقعنا فيه، في اليمين أو في اليسار، مهما كانت مرجعياتنا أو تموقعنا في المعارضة أو في الأغلبية، لا بد أن نتفق على أنه موضوع يرتبط بمستقبل بلدنا، أشنو بغينا من هنا 15 سنة على الأقل، أولاد المغاربة وبنات المغاربة أشنو بغيناهم يكونو.

طبعا، هاذ الشي عندو مرجعيات، المرجعية الأساسية هي الدستور، لا الفصل 31 ولا الفصل 32 وكذلك التوجيهات الملكية السامية أساسا من خلال الاحتفاء باليوم الوطني اللي كانت في 2018، برسالة ملكية مهمة اللي كتدعو.. كتقول بأنه التعليم الأولي مدخل أساسي لإصلاح المنظومة التربوية.

إذن، عندنا هاذ المرجعيات المؤطرة، وجا البرنامج الحكومي اليوم، اللي بناء عليه تم تنصيب للحكومة واللي فيه واحد المجموعة ديال الإجراءات ديال السياسات العمومية، واللي هي من صلب اختصاصاتكم الدستورية في الرقابة والتقييم والتتبع، ويمكن نقولو على أنه كاين واحد التقدم، واحنا دائما تنقولها وغنأكدو عليها، أننا نركز على التراكم.

ما تم تحقيقه سابقا ما يمكنش نجيو ونلغيو أي حاجة ونبداو من جديد، لأن هذا فيه مسار، مسار بلادنا، وكلشي من أي موقع كان هو يخدم المسار ديال بلادنا.

فلذلك، تنقولو بأنه كاين التراكم، وصلنا لواحد المعدل ديال 82.3% ديال تعميم التعليم الأولي.

طبعا، المشاكل اللي تكلمو عليها السادة المستشارين والسيدة المستشارة، اللي أكدت على السؤال كذلك، فهو واضح وباين، واحنا يالاه قلنا بسم الله، طبعا قلنا بسم الله وتطرقنا لواحد المجموعة وشفنا واحد المجموعة من التقارير، أساسا تقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات لـ 2024، اليوم كان عندنا تقديم تقرير مهم جدا للمجلس الأعلى للتربية والتكوين، هاذ الصباح ديال تقييم العشرية ديال إصلاح منظومة التربية والتكوين، وكان فيه واحد الملاحظات طبعا قوية ومهمة وعميقة واللي غنعتمدو عليها، وطبعا تيبقى المجلس كهيئة دستورية ديال الحكامة، عندو واحد الحرية في التقييم وفي الموضوعية كذلك اللي ماشي دائما تيتوافق مع ما تقدمه الوزارة أو وزارات أخرى أو الحكومة عامة، ولكن تيبقى مرجعية أساسية.

إذن الحكومة تتلتزم بتعميم التعليم الأولي في غضون 2028، والهدر المدرسي اللي غنتكلمو عليه كذلك في غضون 2030.

أهداف ليست بالسهلة، وطبعا راه السيد المستشار تكلم على الظروف اللي تيعيشوها المربيات ومربي التعليم الأولي، واللي يمكن لي نعطيكم واحد المؤشرات اللي قلت بأن احنا تنعتمدو عليها، تم الرفع من نسبة 49.6% في الموسم 2017-2018، إلى - كيف ما قلت لكم - 82.3% في هاذ الموسم اللي احنا تنودعوه.

واحنا عازمين طبعا اللي غادي نرفعوه إلى واحد النسبة ديال 7 أو 8% هاذ السنة باش نوصلو في 2028 إلى التعميم الكلي، وأساسا وبالدرجة الأولى في المجال القروي، المجال الجبلي، لأن فيه واحد الصعوبات كثيرة وهاذ الصعوبات - وراه غادي نطرحوها لكم إن شاء الله بعد التصويت بالدرجة

الأولى في مجلس النواب على الميزانية القطاعية - وغنجيو لعندكم وغنطرحو بالتدقيق وبالملموس أشنو المشاكل الحقيقية، لأن هاذ المشاكل باش نكونو واضحين، هاذ المشاكل خصنا نتعاونو عليها جميعا، لا - كما قلت - لا أغلبية ولا معارضة ولا سلطة تشريعية ولا سلطة تنفيذية وجميع المتدخلين، والنقابات دورهم أساسي في هاذ العملية كذلك والمجتمع المدني، علاش؟

لأن التعاقد مع هاذ الناس المربيات والمربيين اللي تتكلمو على الأوضاع ديالهم، هما متعاقدين مع جمعيات، والجمعيات بناء على ظهير الحريات العامة ديال 1958، وبالتالي تنلقاو مجموعة من المشاكل، وإيلا لاحظتو احنا في يوم تقديم السيدة الرئيسة المحترمة، رئيسة الحكومة للبرنامج الحكومي، كانت وقفة احتجاجية وفضلنا على أنه نفتحو الحوار، وانتوما تتعرفونا، السيدات والسادة المستشارون، احنا أبناء الحوار الاجتماعي وتنآمنو به، أبناء المدرسة ديال الحوار، هذا هو الأساس اللي بيننا، أي مشكل تنآمنو به على أنه بالحوار يمكن لنا نوصلو لبعض الحلول، وكانت نقاشات مباشرة معهم، هاذ النقاشات اللي تتوصل على أنه فيها مستويين:

- المستوى ديال ظروف العمل، وسائل العمل، الصعوبات اللي عندهم معها العلاقة اللي تتربطهم تعاقدية مع هاذ الجمعيات؛

- والمستوى الآخر المرتبط بوضعياتهم في نظامهم كمتعاقدين مع هاذ الجهات اللي هما الجمعيات.

وقلنا لهم طبعا واحنا مستقبلنهم واحنا باقين ما عندناش حتى التنصيب الذي يكون على أساس البرنامج الذي هو تصريف للبرنامج، كما قلنا في السياسات العمومية، فقلنا لهم يمكن هاذو قرارات يمكن ناخذهم كوزير منتدب أو كوزير التربية الوطنية وممكن أننا نحسنو هاذ الأمر، علاش؟ لأننا نؤمن واحنا لا نختلف في هذا الأمر، إيلا ما كانتش هاذ المربي وهاذ المربية في وضع سليم وفرحان وهو تيشتغل تيقدم هاذ الخدمة لهاذ الوليدات ديالنا اللي هو 4 سنين و5 سنين، كيف ممكن يكون وهو فرحان ويوصل ليه واحد المجموعة من التقنيات اللي ماشي بالضرورة تتكون فالمقرر الدراسي وبالسبورة وبالطباشير وبالوسائل التقليدية، لأن هاذ الأطفال وهاذ الوليدات تيتعرفو على العالم بالطريقة ديال اللعب، بالطريقة ديال الابتكار وبطريقة تواصلية أكثر في ساعات محددة اللي احنا تنتعاملو معها.

فإذن هذا هو الأمور، سمحو ليا بغيت نشير لواحد الشريك اللي هو مهم تيشتغل معنا، اللي هي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار التعاقد اللي عندنا معها، وتتعرفو هاذي مبادرة مهمة جدا أعلنها جلالة الملك منذ مدة وعندها نتائج إيجابية، واللي تتقوم ببناء هاذ الحجرات في المجال القروي والجبلي كيف ما قلنا، وتتجهزهم وتتكلف بيهم لمدة سنتين، مباشرة بعد انقضاء هاذ السنتين تمرر المسؤولية ديالهم للأكاديميات، هما اللي تيصبحو مسؤولين عليها.

وهنا كاين هاذ النقاش، لأن دابا غنجددو هاذ الاتفاقية، واحنا فهاذ الإطار فهاذ المدة القصيرة شفنا جميع الشركاء اللي متدخلين في هذا الجانب، النقابات، الجمعيات، وكذلك القطاع الخاص اللي نعتبرو دوره أساسي.

ومن هذا المنبر، ومعنا ممثلي القطاع الخاص، أنه ما يمكنلناش في خطابات رسمية لجلالة الملك حفظه الله، لا في خطاب عيد العرش ولا في خطاب الافتتاح ديال الولاية التشريعية الثانية عشرة، تيعتبر القطاع الخاص هو فاعل استراتيجي في التنمية، وبالتالي دوره أساسي في الشراكة معنا، الدولة عندها إمكانياتها، ولكن عندها حدود في الإمكانيات، وبالتالي خص جميع المتدخلين، ونحن نؤمن بذلك، أنه جميع المتدخلين، النقابات دورهم أساسي ومهم جدا، القطاع الخاص هو كذلك، ثم الشركاء الآخرين من مؤسسات دولية وغيرها اللي ممكن أننا نتساعدو من أجل أننا نوصلو في هذا الأمر.

كاين واحد المجموعة ديال البرامج اللي أطلقناها في البرنامج الحكومي، مثلا يمكن لي نقول ليكم على أنه إحداث 785 قسما جديدا ونقل تدبير نحو 915 قسما من أقسام المبادرة إلى الأكاديميات الجهوية اللي وصلت لهذاك سنتين.

هنا عندنا نقاش مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وهم متفتحين بشكل كبير جدا أنهم معتزمين أننا غنديرو واحد اليوم دراسي باش نفهمو ونعرفو فين كاين عندنا الخصاص، وما تنتكلمش على المحور اللي فيه واحد المستوى ديال التنمية، محور الدار البيضاء- الرباط- طنجة أو مراكش أو غيرها، تنتكلمو على المناطق التي تعاني من هشاشة وبعد ومعابر جغرافية صعبة، واحنا مقبلين على موسم ديال الأمطار، راه كاين بعض المناطق واللي غير هاذ الصباح تدخلنا في ورزازات، إيلا حمل الواد تيقطع على المدارس، وبغينا ولا كرهنا كانوا قرارات احنا لا نحاكم أحدا اليوم، ولكن احنا تنديرو التقييم وخصنا نمشيو للمستقبل، كانوا بعض القرارات اللي تيخصها غير شوية ديال التتبع وشوية ديال الاجتهاد فيما سبق، اليوم بغينا القوة ديال القرار والأكثر من ذلك التتبع.

فلذلك، غادي نشوفو مع الشركاء ديالنا هاذ الأمر، طبعا وصلنا ما يقرب 50 ألف مربي ومربية كلهم متعاقدين معنا، جبدتو الوضعية الاجتماعية، هم متعاقدون مع الأكاديميات ومع الجمعيات وليس الراتب ديالهم أقله الحد الأدنى للأجر، مع ضمان التغطية فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وعندهم واحد الامتياز آخر هو الاستفادة من جميع خدمات مؤسسة محمد السادس لنساء ورجال التعليم للتربية والتكوين، وهاذي مسألة أساسية وطبعا عندهم الأقدمية، والعقد ملي تيتوقع من بعد سنة يصبح ثابتا، إيلا بغيتو حتى مجموعة من الأوضاع اللي تنتكلمو عليها.

طبعا، عندهم المطالب ديالهم ومن حقهم يبقاو يديرو المطالب في تحسين الوضعية، احنا معها، ولكن احنا تنتفهموها وغادي نشوفو كيف ممكن يكون عندنا واحد النقاش قوي فهاذ الجانب.

نمشي مباشرة للهدر المدرسي، الهدر المدرسي باختصار تيمثل لنا واحد المشكل مزمن حقيقي، متراكم وصعب جدا.

الهدف اللي حطيناه في الحكومة ديال 0 منقطع في أفق 2030، لا يرتبط

فقط بوزارة التربية الوطنية وبالوزارة المنتدبة، هذا هدف حكومي تتداخل فيه جميع القطاعات كما قلنا الحكومية والشركاء ديالها كذلك في الحوار الاجتماعي، أساسا النقابات اللي دورهم مهم وأساسي في السلم الاجتماعي واللي عاونونا في هاذ.. خاصة في رجال ونساء التعليم في هاذ الأمر.

وبالتالي لما تنقول فهو هدف حكومي متداخلة فيه جميع القطاعات، لأن عندنا مشاكل نفسية، مشاكل صحية، مشاكل ديال الأطفال اللي عندهم صعوبات، يمكن راه عندنا الأطفال السويين وعندنا أطفال آخرين وما تتكلموش غير على الإعاقة الحركية، راه إعاقة متعددة، عندنا اللي ما يمكنش وهاذ الطفل من حقو كذلك نوفرو له الظروف ديالو في المتوسط من أجل أنه يبقى في هاذ المستوى ديال التتبع ديال الدراسة ديالو.

كاين واحد المجموعة من الإجراءات من بينها، اليوم، تنقولو في الحكومة ما يمكناش ما تكونش عندنا سياسة مندمجة، أشنو هاذ السياسة المندمجة؟ احنا باغيين نديرو الوقف ديال الهدر المدرسي ومازال عندنا بعض القوانين وبعض المراسيم وبعض القرارات التنظيمية ديالنا اللي تتعطي الحق في الفصل، ما يمكن لناش هكا في التصور الأولي خاصة في الإعدادي، وللإشارة المعدلات ترتفع بشكل كبير على مستوى الإعدادي أنه ناخذو قرارات الفصل من اللجان التأديبية أو ما يسمى بمجلس القسم واللي تيعطي القرار للمديرية الإقليمية ويتم نافذا.

وهنا فين جات هاذ الحكمة ديال الهندسة الحكومية أن إلحاق التكوين المهني بوزارة التربية الوطنية مهمة جدا، عندنا التدرج المهني، وطبعا كاين قوانين خصها كلها تتغير، شكون تيغير القوانين؟ ما كاينش شي حاجة منزلة، عندنا القوانين السلطة التشريعية واحنا معكم يمكن غنجيبوها لكم في أقرب وقت باش إيلا هاذ الطفل ولا هاذ الطفلة جات عندو صعوبة في التعلم - الله غالب - ما بقاش قادر يواصل التعلم لقدراته أو اللي عندو اهتمامات أخرى، خصنا نديرو له إعادة التوجيه، ماشي نفصلوه، ماشي نبعدوه على الدار، ماشي..

كاين واحد المجموعة من المشاكل اللي يمكن نقولها لكم ما غنساليهاش، غير هاذ التطور اللي تنعرفوه العمراني راه ملي تتحدث مدينة جديدة في السكن الاقتصادي وغيرو، راه ملي تيسافرو لها العوائل راه تيسافرو بوليداتهم واللي خصهم مدارس واللي خصهم مدارس كذلك ديال التعليم الأولي، وهاذ مدارس التعليم الأولي ما تنبغيوش نديروهم في المؤسسة، لأن كاين واحد البعد تربوي بيداغوجي، ماشي الوليد ديال 4 سنين، 5 سنين يكون مع الناس ديال الابتدائي... إلى غيرها من الأمور.

فلذلك، كاين مجموعة من المشاكل ولكن إرادتنا قوية معكم، في دعمكم وفي المواجهة وكذلك في الرقابة باش أننا، إن شاء الله، غادي نتغلبو على كل هاذ العوائق، إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارون.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

**المستشار السيد لحسن الحسناوي:**

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم القيم.

وبالمناسبة، أهنئكم على الثقة المولوية السامية التي حظيتم بها ونتمنى لكم كامل التوفيق والنجاح في مهامكم.

**السيد الوزير،**

إن الهدر المدرسي من بين الإشكاليات الكبرى التي تؤثر على المنظومة التعليمية ببلادنا، وأنتم تعلمون مدى خطورة الهدر المدرسي وآثاره السلبية على الفرد والمجتمع المغربي، إذ يعتبر البوابة الرئيسية لانحراف التلاميذ والشباب ولعطالتهم، بل لصعوبة إدماجهم من جديد.

**السيد الوزير المحترم،**

إن المعطيات التي قدمها السيد وزير المالية عند تقديمه لمشروع قانون المالية القائلة بوجود قرابة 3 ملايين شاب وشابة تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 سنة خارج منظومة التعليم والتكوين وسوق الشغل، هو رقم مخيف ومخيف جدا.

إذن يبقى السؤال المركزي: ما الذي يمكن فعله لمحاربة هذه الظاهرة لتمكين التلاميذ من متابعة دراستهم والتحاقهم بمؤسسات التكوين المهني ليتلقوا التكوين والتأهيل الذي سيمكنهم من ولوج سوق الشغل؟

وفي هذا الإطار، السيد الوزير، نقترح في فريق الأصالة والمعاصرة ما يلي:

1. توسيع شبكة النقل المدرسي وضمان انتظامه وجودته وجودة خدماته، خاصة في الجهات النائية، كجهة درعة - تافيلالت؛
2. إحداث مدارس جماعاتية جديدة، خاصة بالمناطق التي تعرف تباعد المساكن؛
3. إحداث وتوسيع الداخليات ودور الطالب والطالبة لاستيعاب تلاميذ المناطق النائية؛
4. تعزيز المواكبة النفسية والاجتماعية للتلاميذ؛
5. توسيع برامج مدارس الفرصة الثانية؛
6. إشراك الأسر والفعاليات المحلية في التحسيس بأهمية التمدرس خاصة بالنسبة للفتيات.

**السيد الوزير المحترم،**

فيما يتعلق بجهة درعة - تافيلالت التي أعتز بالانتماء إليها، وبما أن أغلب

الأسر تعاني من الهشاشة والفقر بصفتها أبرز مسببات انقطاع التلاميذ عن الدراسة، الذي لا يعتبر مجرد إشكال تربوي فقط، بل قضية تنموية واجتماعية ترتبط بالعدالة المجالية وتكافؤ الفرص.

لذلك، نقترح إحداث برنامج جهوي لمحاربة الهدر المدرسي، يراعي خصوصيات الجهة الديموغرافية والجغرافية والمجالية.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

إذن استنفذ الوقت الذي كان له.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، السيد الرئيس.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

شكرا السيد الرئيس.

حاضرين معنا اليوم مشكورين وزراء ووزيرين منتدبين أو ثلاث وزراء منتدبين، وأتمنى ألا تصير هذه المؤسسة الدستورية منتدبة كذلك، خاصة وأن الدستور أعطى لها مكانة خاصة كفضاء للخبرة والتوازن والتكامل، وهي تمثل فاعلين تربيين اجتماعيين ومهنيين، لهم من الخبرة والكفاءة والمهارة والمعارف والقدرات مشهود بها.

كما كان الحال، السيد الوزير، نهنئكم على الثقة المولوية بتعيينكم وزيرا منتدبا، وشكرا على التوضيحات التي تقدمتم بها فيما يتعلق بمعضلة الهدر المدرسي والعالم القروي ولا زالت تشكل أبرز التحديات التي تواجه منظومتنا التربوية، حيث تؤكد الأرقام والتقارير الرسمية للمؤسسات الوطنية، بأن نسبة الانقطاع وصلت إلى 4% من التلاميذ، يتمركز 51% منها بالوسط القروي، هذه النسب المسجلة لازالت تدفع كل سنة بأعداد مقلقة من أبنائنا بالمناطق النائية إلى مغادرة مقاعد الدراسة قبل إتمام مسارهم التكويني داخل المدرسة العمومية، وعلى وجه الخصوص في صفوف الإناث.

اليوم هذه الإشكاليات العويصة لا ينبغي أن نتعامل معها بمنطق الأرقام والمؤشرات وحدها، بل ينبغي أن ننظر إليها من زاوية أعمق، تستحضر المسؤولية السياسية للحكومة تجاه أبناء المناطق القروية والجبلية، خصوصا أنكم أعلنتم بأن هذه الحكومة ستتمكن من استئصال هذه الظاهرة نهائيا في سنة 2030.

وفي هذا الإطار، نتساءل معكم حول إمكانية بلوغ هذا الهدف ونحن نستحضر الاختلالات البنوية العميقة التي تعرفها المناطق الجبلية، فهل ستتمكن هذه البرامج التي ستطلقونها من معالجة هذه الظاهرة التي تتداخل فيها الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية والمجالية؟ أم أن أثرها الفعلي والمباشر سيظل محدودا أمام سقف الطموح المعلن؟

وهنا نؤكد لكم، السيد الوزير، بأن كسب هذا الرهان لن يتأتى إلا بالبناء الفعلي على المسار الإصلاحي النوعي الذي دشنته الحكومة السابقة وتثمين مكتسباته غير المسبوقة، خصوصا من خلال التنزيل الفعلي لخارطة الطريق 2022-2026، الذي أحدثت تحولا عميقا في مقاربة الدعم الاجتماعي الموجه للتلاميذ على مختلف المستويات، فضلا عن إرساء نموذج مدارس الريادة، وهي مجهودات أعطت نتائج ملموسة في تقليص فجوة الهدر المدرسي وفي إعادة الثقة في المدرسة العمومية.

إن مواصلة هذا النجاح تفرض عليكم اليوم معالجة ما تبقى من اختلالات وخصاص، لا سيما على مستوى تأطير التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة، وعلى مستويات السكن المدرسي والنقل المدرسي، علاوة على ضعف البنات الأساسية في هذا المجال، ناهيك عن استفحال مشكل تشغيل الأطفال الذي لا زال يشكل تحديا مجتمعيا يتطلب منكم تنزيل رؤية جريئة لإعادة هؤلاء الأطفال إلى حجرات الدراسة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاشتراكي، السيد الرئيس.

**المستشار السيد يوسف أيذي:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الوزير،**

شكرا على جوابكم المستفيض والمتكامل.

وأود، باسم الفريق الاشتراكي، أن أنوه بهاذ الرؤية الاستراتيجية الشاملة والشجاعة، خاصة في نقطتين أساسيتين أو مستويين أساسيين:

- المستوى الأول هو الاستراتيجية التشاركية اللي تعتزمون مقاربة بها موضوع الهدر المدرسي، لأنه إذا ما رجعنا للأسباب المباشرة المسببة في الهدر المدرسي سواء الفقر، الهشاشة، الإمكانيات المادية، النقل المدرسي، هي مواضيع اللي تتجاوز الوزارة ديال التربية الوطنية وتتجاوز الوزارة المنتدبة، ولذلك لا بد فيها من مقاربة تشاركية يكون فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يكون فيها الإدارة الترابية، الجماعات الترابية، الجهات للتغلب على الإشكالات المسببة لهذا الأمر؛
- والنقطة الثانية التي أحييكم عنها بحرارة، السيد الوزير، هي استحضار الأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم، الأطفال الذين يعانون من الإعاقة.

اليوم مع كامل الأسف السيد الوزير الطفل اللي عندو صعوبات في القراءة أو عندو اختلالات نفسية أو سلوكية أو فرط الحركة ما كيلقاش اللي يستوعبو داخل المؤسسات الدراسية، ما كيلقاش اللي يقدر الصعوبة اللي كيعاني منها في اكتساب التعلمات، وكيكون المصير ديالو هو الشارع مع كامل

الأسف، فبالتالي ما يمكن لنا إلا نثمنو هاذ المقاربة الشمولية، وما يمكن لنا إلا ندعمو الحكومة في هاذ البرنامج الطموح على هذا المستوى.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

**المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:**

تانميرت.

**السيد الوزير،**

إن تعميم التعليم الأولي ومحاربة الهدر المدرسي يشكلان رهانين أساسيين لإصلاح منظومتنا التعليمية، لكن ما يهمنا ليس فقط تطور المؤشرات، وإنما ما يتحقق فعليا على مستوى جودة التعليم وضمان الحق في التعلم لجميع الأطفال.

ففيما يتعلق بالتعليم الأولي، نسجل المجهود المبذول لتوسيع العرض، لكن التعميم لا ينبغي أن يقتصر على رفع نسب التسجيل وفتح المزيد من الأقسام، فالسؤال هو: أي تعليم أولي نعمم؟ وبأية جودة؟ وهل نوفر نفس شروط التعلم لأطفال المدن والقرى؟

وهنا تبرز مسألة التفاوتات المجالية وجودة التأطير والتكوين، وخاصة الأوضاع المهنية والاجتماعية لأساتذة التعليم الأولي، فلا يمكن بناء تعليم أولي جيد ومستدام على هشاشة العاملين فيه، ولذلك نؤكد ضرورة إدماج التعليم الأولي في منظومة التعليم العمومي وإدماج أساتذته في الوظيفة العمومية.

أما بخصوص الهدر المدرسي، فإن الأرقام تستحق التوقف عندها، عدد المنقطعين تراجع من حوالي 335.000 إلى نحو 265.000 تلميذ وتلميذة حسب الأرقام الرسمية، لكن هذا لا ينبغي أن يحجب عنا حقيقة مقلقة وخطيرة، وهي أن مدرستنا مازالت تفقد ما يعادل 726 تلميذا وتلميذة كل يوم، وأكثر من نصف هؤلاء يغادرون المدرسة في المرحلة الإعدادية.

**السيد الوزير،**

استوقفني حديثكم عن ظاهرة فصل التلاميذ، صحيح أن الفصل أحد العوامل، لكن الهدر المدرسي ظاهرة أكثر تعقيدا ولا يمكن اختزالها في قرار إداري أو في سلوك التلميذ، فوراء الانقطاع مسار من الصعوبات والتعثرات يبدأ أحيانا قبل مغادرة المدرسة بسنوات، هناك الفقر والهشاشة وبعد المؤسسات التعليمية وضعف النقل والإطعام والإيواء المدرسي، وهناك الاكتظاظ وتراكم التعثرات وضعف الدعم التربوي، وحتى المعدلات الوطنية للاكتظاظ تخفي تفاوتات كبيرة، فمازالت لدينا أقسام يتجاوز عدد تلاميذها 40 تلميذا، فكيف يمكن في هذه الظروف توفير المواكبة الضرورية للتلاميذ الذين يواجهون صعوبات في التعلم؟

إن محاربة الهدر المدرسي ينبغي أن تبدأ قبل أن يغادر التلميذ المدرسة، لا بعد مغادرته لها، ولهذا لا يكفي أن نحصي المنقطعين ونبحث عن وسائل لإرجاعهم، بل علينا معالجة الأسباب التي تدفعهم إلى الانقطاع، من خلال تحسين ظروف التمدرس وتقوية الدعم الاجتماعي والتربوي والتدخل المبكر لمعالجة التعثرات، لأن إعادة التلميذ إلى نفس الظروف التي دفعته إلى الانقطاع لن تضمن استمراره.

وفي النهاية، السيد الوزير، فإن نجاح السياسة التعليمية لا يقاس فقط بعدد الأطفال الذين تمكن من إدخالهم إلى المدرسة، بل بقدرتنا على ضمان استمرارهم وتعلمهم ونجاحهم.

فالتحدي ليس فقط أن نفتح أبواب المدرسة أمام جميع الأطفال، بل أن نوفر لهم شروط البقاء فيها والنجاح في إطار مدرسة عمومية مجانية وجيدة ومنصفة لجميع أبناء وبنات شعبنا المغربي العزيز.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لفريق الحركة الشعبية.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

شكرا.

في مستهل تعقيبنا، نهنئكم، السيد الوزير المحترم، على تعيينكم من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على رأس هذا القطاع الهام، متمنين لكم النجاح في مهامكم.

وفي إطار التفاعل مع جوابكم، نود في فريق الحركة الشعبية التأكيد على ما يلي:

أولا، السيد الوزير، ونحن نناقشكم اليوم حول تصور الحكومة لتأهيل قطاع التعليم الأولي، كقطاع استراتيجي، لا بد أن نذكركم بمضمون الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الموجهة إلى المشاركين في اليوم الوطني حول التعليم الأولي بالصخيرات، بتاريخ 18 يوليوز 2018، وخطابه السامي بمناسبة عيد العرش لنفس السنة.

كما نذكركم بمقتضيات المادة 8 من قانون الإطار المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، التي أكدت على ضرورة جعل التعليم الأولي مكونا أساسيا وملزما في منظومة التربية والتكوين، وأضف إلى ذلك الالتزامات الدولية للمملكة المغربية الخاصة باتفاقيات حقوق الطفل والعهود المتعلقة بضمان حقوقهم في التعليم.

فهل تصور الحكومة الجديدة سيواصل المسار؟ أم سيترجم فعلا شعار تغيير المسار عبر الانتقال بالتعليم الأولي من منطق المناولة والتدبير بالوكالة، حيث تظل الوزارة مجرد ممول للمؤسسات والجمعيات، إلى جعله سلكا من أسلاك التعليم المدرسي.

فمعركتكم اليوم، السيد الوزير المحترم، ليست في كسب رهان التعليم الكمي

والرفع من نسبة تمدرس الأطفال، بل الرهان الحقيقي هو كيفية بناء منظومة لتعليم أولي ذات جودة وتحقيق عدالة مجالية تراعي الخصوصية الترابية، مستحضرين الاحتقان الذي عرفه القطاع في مستهل ولاية الحكومة الحالية في ظل هشاشة الوضعية الاجتماعية والمادية لأطر ومربي ومربيات التعليم الأولي.

فهل ستبادر الوزارة الوصية إلى إدماج أطر التعليم الأولي في النظام الأساسي الخاص بموظفات وموظفي وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي؟ أم ستبادر إلى وضع نظام أساسي خاص يؤطر وظيفة التزامات العاملين في هذا القطاع الاستراتيجي ويضمن حقوقهم؟

وماذا عن تنفيذ العهود الانتخابية للأحزاب المشاركة في الحكومة الحالية بالرفع من أجور المربيات والمربيين لملاءمتها مع أساتذة التعليم المدرسي وتسوية وضعيتهم المهنية بالترسيم وضمان حقوقهم الاجتماعية في التغطية الصحية والتقاعد؟

وأخيرا، نؤكد في فريق الحركة الشعبية على ضرورة الرفع من الميزانية المخصصة للتعليم الأولي المقدرة بحوالي 3.4 مليار درهم في مشروع الميزانية الحالية 2027.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

مازال عندكم 4 دقايق، بغيتو تفضلوا للمنصة، تفضلوا.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والتكوين المهني والتأهيل، المكلف بالتعليم الأولي ومحاربة الهدر المدرسي:**

شكرا.

شكرا السيد الرئيس.

**السيدات والسادة المستشارون،**

بغيت نطمئن السي البكوري، على أننا نسمى حكومة جلالة الملك، حينما استقبلنا جلالة الملك، بناء على اختصاصه الدستوري أساسا الفصل 47، فاستقبل الوزراء والوزراء المنتدبين، وحينما نصبت الحكومة، نصبت على أساس الفصل الدستوري 88، وبالتالي احنا حكومة متضامنة قوية، لها القدرة على التواصل ولها القدرة كذلك على الإنجاز، ولها القدرة على الإنصات، وعلى الواقعية وماشي الهروب إلى الأمام، غير باش نطمئن.

وطبعا، السي البكوري، تكلم على واحد المجموعة من المشاكل ديال الهدر المدرسي والتعليم الأولي، طبعا، لأن خصو يتكلم عليها، لأن أنتم من كنتم تتحملون المسؤولية فهاذ القطاع، وانتوما عارفين هاذ الأمر، وكان خص مزيان يكونو مجهودات فهاذ الجانب.

أما فيما يخص باش نكونو.. احنا قلناها لكم كونو على يقين ملي غيكونو مشاكل غنسميوها بسميتها، ما كاينش عندنا 380.000 ديال الهدر المدرسي، عندنا 2.35 مليون ديال الهدر المدرسي، زائد هاذيك 3 دالمليون الأخرى ديال (les NEETs[1])، وهاذو هوما الإحصائيات الحقيقية، لأن تنديرو le) (cumul من كل سنة، إيلا جمعنا (le cumul) إلى 2021 اليوم غنلقاو هاذ 2.35 مليون.

ولذلك، المشاكل هي كبيرة جدا، ولكن هذا هو دور الحكومات، راه ملي التناوب الحكومي بناء على الشرعية ديال الانتخابات والمسار الديمقراطي باش تنجيبو ونشوفو أشنو الحلول اللي يمكن تقدم هاذ الحكومة، ماشي الحلول تيكونو في السماء، ولكن عندنا القدرة وعندنا الإمكانيات، إن شاء الله، على أننا غادي نحققو واحد المجموعة من الأهداف ديال البرنامج الحكومي.

طبعا، احنا لما نتكلم على المؤشرات، راه قلنا بأنه من بين أهم المسالك اللي احنا دايرينها والأهداف هي الجودة، احنا لا تهمنا الأرقام، ومنين نشفو الأرقام في الداخل.. راه احنا درنا زيارات وغنديرو زيارات على المستوى الوطني، ولقينا بأنه يمكن يكونو بعض الأرقام متضخمة، واحنا خصنا نكونو واضحين.

وقلت لكم قبيلة في التقرير ديال المجلس الأعلى للتربية والتكوين ماشي دائما يتوافق مع ما تأتي به الوزارة، وهاذي مسألة طبيعية ومسألة مهمة وديمقراطية، خصنا أجهزة الحكامة أو هاذ مؤسسات الحكامة الدستورية تعطينا الواقع بناء على اختصاصاتها.

واحنا لما تنقولو أن خصنا سياسة مندمجة وقلنا بأن راه مبادرة، السيدة المستشارة المحترمة، ديال قرار الفصل باش نكونو منسجمين مع راسنا، ما يمكنلناش نبنيو بيد ونهدمو بيد أخرى.

تنعتبرو على أن مسؤولية هاذ الطفل أو الطفلة أو التلميذ أو نسميوه اللي بغينا نسميوه، ما قدرش أنه يواكب الدراسة هي مسؤوليتنا احنا كدولة، مسؤوليتنا احنا كحكومة نلقاو الحل، لأنه لما تيتولد هاذ الولد ويمشي للمدرسة ما بقاتش مسؤولية والديه، عندو مسؤولية ولكن المسؤولية الأكثر، هذا هو تصورنا وهذه هي قناعتنا، أننا احنا عندنا الوسائل وخصنا نتبعوه.

المشاكل كثيرة فيها الجانب الصحي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي وكذلك القيمي، راه كاين واحد مجموعة من الأفكار عند بعض الأسر ديالنا واحنا مغاربة، ما تنجيبوش شي حاجة من شي مجتمع آخر، راه كاين اللي تتوصل للابتدائي تيقول لها أباها إيلا تتعرفي تقراي ليا الورقة الضو أو لا الورقة ديال المحكمة باركة عليك، آش غتمشي ديري في القراية، خاصة في جانب الإناث، وملي باش تمشي من الدوار للمدينة لـ (le collège)، ما يمكنش يخليها لأنه تيخاف عليها من بعض الظواهر اللي يمكن تكون.

[1] **N**ot in **E**ducation, **E**mployment or **T**raining.

فلذلك، هاذ القرار ديال الفصل، هاذي غير إشارة فيه حسن النية اللي غتجيب مجموعة من المبادرات، كونو على يقين، كاين مجموعة من المبادرات اللي غنمشيو فيها، احنا تنبادرو، احنا غتكون عندنا النية حسنة، ونتمناو.

وعلاش تنقولو المراقبة ديالكم والتقييم ديالكم والتتبع ديالكم كسلطة تشريعية راه مهمة جدا في التنبيه ديالنا، كون ما كانت المعارضة قوية، كون ما كانت كل سلطة تقوم بدورها ما يمكن إلا نوصلو للأهداف ديالنا.

فلذلك، طبعا هاذ السياسة المندمجة، هاذ الشي علاش قلنا بأن راه سياسة مندمجة ديال جميع القطاعات اللي خص التدخل ديالها، ما شي كل وزارة هي معزولة بوحدها أو لا كل وزير معزول عن الآخر، لا احنا سياسة مندمجة، متضامنة، متكاملة، من أجل تفعيل وتنزيل هاذ الأمر.

أخيرا، السيد الرئيس، إيلا سمحت، نحن رهن الإشارة ونؤمن صادقين بدور المؤسسة التشريعية، استدعيونا لأي لجان لأي أيام دراسية عندنا أو عندكم، احنا رهن الإشارة باش نبنيو شي حاجة إيجابية في هاذ المجال.

شكرا لكم وكل التقدير والاحترام لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للأسئلة الآنية الموجهة للوزارة المنتدبة لدى وزير الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة، المكلفة بإصلاح الإدارة، حول "تبسيط المساطر الإدارية" والتي تجمعها أيضا وحدة الموضوع.

البداية مع السؤال الآني الأول للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وموضوعه "تبسيط المساطر الإدارية".

تفضلوا السيد المستشار، السي محمد زيدوح.

**المستشار السيد محمد زيدوح:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس،**

**السادة الوزراء،**

**زملائي المستشارين والمستشارات،**

أولا، السؤال ديالنا موجه للسيدة الوزيرة فيما يخص: ما هي الإجراءات اللي اخذات الحكومة لتسهيل وتبسيط المساطر الإدارية؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا الدكتور محمد زيدوح.

السؤال الآني الثاني موضوعه "التدابير المتخذة لتبسيط المساطر الإدارية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي أبوبكر أعبيد.

تفضلوا.

**المستشار السيد أبوبكر أعبيد:**

**السيد الرئيس،**

**السيدة الوزيرة،**

**السيدان الوزيران،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات والتدابير المتخذة لتبسيط المساطر الإدارية.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآني الثالث موضوعه "تبسيط المساطر الإدارية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

السي رضى الحميني، تفضلوا.

**المستشار السيد محمد رضى الحميني:**

شكرا السيد الرئيس.

**السادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

نسائلكم حول برامج وزارتكم لتبسيط المساطر الإدارية.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الرابع موضوعه "تبسيط المساطر الإدارية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

السي المصطفى تفضلوا.

**المستشار السيد المصطفى الدحماني:**

نفس السؤال السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

السؤال الآني الخامس موضوعه "تبسيط المساطر الإدارية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السي المرابط الخمار.
تفضلوا.

**المستشار السيد المرابط الخمار:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.
نفس السؤال السابق.
شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن السؤال الآني السادس موضوعه "تبسيط المساطر الإدارية".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.
تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.
الأستاذة سليمة.

**المستشارة السيدة سليمة زيداني:**

نفس السؤال السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الآني السابع موضوعه "تبسيط المساطر الإدارية وتحسين جودة الخدمات العمومية".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.
تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

**المستشارة السيدة مينة حمداني:**

شكرا السيد الرئيس.
بدورنا كنأكدو السؤال.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة، المكلفة بإصلاح الإدارة، للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتبسيط المساطر الإدارية.
تفضلوا للمنصة السيدة الوزيرة، إذا رغبتم في ذلك.

**السيدة عائشة كلاع، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة، المكلفة بإصلاح الإدارة:**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**
**السيدان الوزيران المحترمان،**

شكرا للفرق والمجموعات على طرح هذا السؤال الذي يتعلق بتبسيط المساطر الإدارية.

نعلم جميعا بأن هناك تدابير مهمة فيما يتعلق بهاذ المسألة التي تتعلق كذلك بتبسيط المساطر الإدارية، سواء في علاقتها بالمواطن وفي علاقتها بالمقاولة.

طبعا، هناك مجهودات كثيرة وورش تبسيط المساطر لا تقاس نجاعته بعدد النصوص الصادرة، رغم أن هناك مجموعة من القوانين، والجميع يعرف ذلك، مجموعة من القوانين التي صدرت في هذا الإطار لتبسيط المساطر، هناك نصوص تنظيمية وهناك آليات كذلك تتعلق بمجموعة من المنصات والبوابات اللي الوزارة المنتدبة لإصلاح الإدارة قامت بها، وبالتالي هاذ النصوص الصادرة أو بحجم - كما قلت - المنصات المحدثة ما يمكنش بهاذ الأمور يمكن نقيسو النجاعة، وإنما أولا وقبل كل شيء بما يلمسه المواطن.

هذا هو الأساسي لأن هناك مجموعة من المبادرات لا على المستوى التشريعي ولا على المستوى المؤسساتي، كتدار ولكن أثرها عندما نقيس الأثر على المواطن وعلى تقديم الخدمة العمومية للمواطن، كيكون الأثر ضعيف أو لا أحيانا ما كاينش.

بالتالي النجاعة ديال كل هاذ المجهودات الأثر ديالها يقاس طبعا على الخدمة العمومية وقربها من المواطن والمقاولة كذلك في علاقتها بالإدارة كالاستغناء عن وثائق لم تعد مطلوبة، وهاذي مجموعة من الأمور اللي يعيشها الجميع يوميا، تتعلق بالوثائق الكثيرة التي تطلب سواء في التراخيص، ولا في مجموعة ديال الملفات، الطلبات إلى غير ذلك.

اليوم، الوزارة وإيلا رجعتو كاين مثلا غير (CMR[2]) ديال التقاعد كانوا 11 وثيقة تطلب للمحال على التقاعد، اليوم تقريبا 2 الوثائق مع رقمنة المساطر في التعامل مع هاذ المؤسسات والإدارات.

وبالتالي نقول بأن هاذ التبسيط والرقمنة يساعد كذلك على الحد من التنقلات اللي ما تتكونش ضرورية للتنقل حتى الإدارة، إضافة إلى أنه الرقمنة اللي مفروض ونحن نشتغل اليوم في وزارة إصلاح الإدارة على التبادل البيني بين الإدارات، وبالتالي لم يعد من المقبول الطلب من المواطن أنه يحضر بعض الوثائق للإدارة، في حين أن الإدارة الأصلية تمتلكها، وبالتالي التبادل البيني بالإدارات سيغني المواطن وسنقتصد في المجهود وفي الوقت وفي الخدمة العمومية القريبة من المواطن.

أود كذلك أن أؤكد على أن ما تحقق في هذا المجال هو ثمرة عمل جماعي انخرطت فيه القطاعات الوزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية، وساهمت فيه كذلك المؤسسات التشريعية، مؤسسة مجلس النواب ومجلس المستشارين، بتشريعات وكذلك من خلال المراقبة وتقديم الاقتراحات البناءة، لأن التحول الرقمي للإدارة ليس شأنا قطاعيا على أساس أن وزارة إصلاح الإدارة هي المكلفة، ولكن عملها يبقى أفقيا في التعامل مع جميع القطاعات الوزارية والادارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

كما قلت، ليس شأنا قطاعيا، بل هو مشروع دولة، هو مشروع مجتمع

[2] **C**aisse **M**arocaine de **R**etraite.

اختارت المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة أن تكون في طليعته.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن المملكة ارتقت على المستوى الدولي، لأنه كاين مجهود، على أي كما قلت أحيانا ما تيظهرش الأثر عند المواطن وفي الحياة اليومية وفي التعامل وفي علاقة المواطن مع الإدارة، ولكن هناك مجهود أكيد من خلال إيلا شفنا اليوم (la CNI[3]) بطاقة التعريف الوطنية (la carte grise)، (passeport biométrique)، مجموعة من الأمور العلاقة ديال المواطن بمجموعة المؤسسات العمومية من خلال مثلا منصة (emploi.ma)، مجموعة المنصات الإلكترونية اللي وضعتها وزارة إصلاح الإدارة واللي سهلت العمل واللي ولات هي المخاطب ديال المواطن مباشرة باش يقضي الحاجة الإدارية ديالو في إطار تقديم الخدمة الإدارية العمومية للمواطنين.

قلت أن هذا اختيار ديال بلادنا وهو ضرورة اليوم، لأنه المملكة كما قلت هو ضرورة وعملت ودارت مجهودات ارتقت إلى مستوى دولي بـ 11 نقطة، في الوقت اللي كنا في المؤشر في هاذ المسألة دالرقمنة في 101 ولينا في المرتبة 90 سنة 2024، وبالتالي هناك عمل وهناك مجهودات.

طبعا، السياق والمرجعيات لهاذ العمل كلو الذي يتعلق بتحديث الإدارة، بتبسيط المساطر، برقمنة المساطر، يندرج كذلك في واحد المنظومة متكاملة من المرجعيات، في مقدمتها التوجيهات الملكية السامية التي جعلت من إصلاح الإدارة والرفع من جودة خدماتها أولوية وطنية، كما يستند كذلك إلى دستور المملكة لـ 2011، الذي كرس في فصوله 154 و155 و156 مبادئ الحكامة الجيدة والمساواة في الولوج إلى المرافق العمومية وحق المرتفقين في تتبع ملاحظاتهم وتظلماتهم على منصات "شكايتي" (chikaya.ma)، منصة "idarati.ma"... إلى غير ذلك من المنصات اللي سهلت العلاقة ومعالجة مجموعة من الإشكاليات.

كما قلت الفصول الدستورية 154، 155، 156 اللي وفرت، أو لا ساهمت في دعم مبادئ الحكامة الجيدة والمساواة في الولوج إلى المرافق العمومية وحق المرتفقين في تتبع ملاحظاتهم وتظلماتهم.

بالإضافة كذلك إلى النموذج التنموي، التوجيهات الملكية، كاين الدستور، كاين النموذج التنموي الجديد في أفق 2035 الذي جعل من الإدارة الرقمية رافعة للثقة والتنمية، وكذلك إلى البرنامج الحكومي 2026-2031 دون إغفال الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" والخلاصات المنبثقة على المناظرة الوطنية للذكاء الاصطناعي.

يشكل كذلك القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، إلى جانب القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، الإطار التشريعي لهذا الورش كذلك المتعلق بتبسيط المساطر.

وقد حددت "استراتيجية المغرب الرقمي 2030" أهدافا كمية طموحة تتمثل في بلوغ المرتبة 50 عالميا والأولى إفريقيا في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية وتحقيق نسبة رضى لدى المرتفقين تبلغ 80% ورفع نسبة استعمال الخدمات الرقمية إلى 50% وتقليص آجال المعالجة بنسبة 50% وتحقيق نسبة تبسيط تبلغ 40% على مستوى المراحل والوثائق.

ويتعلق الأمر بمنظومة تضم أزيد من 900.000 موظف وموظفة، موزعين على أزيد من 32 قطاعا وزاريا و200 مؤسسة ومقاولة عمومية و12 جهة وأزيد من 1500 جماعة، وتشرف على أزيد من 2500 مسطرة إدارية منشورة على البوابة الوطنية "idarati.ma" و874 خدمة عمومية رقمية مرجعية.

ويعكس هاذ العمل كله جسامة المسؤولية، ويؤكد الحاجة إلى تنسيق مستمر بين الإدارات وتوحيد منهجيات العمل وترتيب الأولويات.

طبعا، القانون رقم 55.19 شكل منعطفا حاسما في تعزيز الثقة بين الإدارة والمرتفق، إذ أطر آجال معالجة الطلبات وكرس حق المرتفق في الطعن الإداري وأقر إلزامية رقمنة المساطر واعتماد تبادل إلكتروني للمعطيات بين الإدارات، بدل مطالبة المرتفقين بالإدلاء بوثائق إدارية توجد بحوزة الإدارات الأخرى.

وقد أسفرت هذه الدينامية عن مسارات رقمية ناجحة، من بينها السجل الاجتماعي اللي كيضم واحد المجموعة ديال المعطيات ويمكن الاعتماد عليها من طرف الإدارات في مجالات متعددة، والذي يتم التسجيل فيه دون الإدلاء بأية وثيقة، حيث تجاوز عدد التسجيلات به 20 مليون تسجيل، ومنصة "رخص" اللي تتكلف بطلبات الرخص ونظام "بدر" (BADR) للتصريحات الجمركية، والبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية وجواز السفر - كما قلت - البيومتري اللذين يسلمان في أجل متوسط قدره.. لأنه الإشكالات فين تتطرح بالنسبة لعلاقة المرتفق بالإدارة، في الآجالات، في الوثائق وكثرتها، في الطريقة باش تتنقل حتى للإدارة باش يمكن لك تطلب، لهذا كاين هناك واحد المجهود في الرقمنة رغم أنه ماشي كل الإدارات اليوم نجحت في رقمنة علاقتها مع المرتفق، ولكن هناك مجهود على أي وهناك إرادة لمواصلة هاذ المجهود.

قلت البطاقة الوطنية وجواز السفر، اللذان يسلمان في أجل متوسط قدره 7 أيام وبرنامج دعم السكن الذي يتم دون مطالبة المرتفق بأية وثيقة أو تنقل، ومنصة (PORTNET) الشباك الوطني الوحيد لمساطر التجارة الخارجية.

هي مجموعة من النجاحات، تؤكد قدرة الإدارة المغربية على التحول، متى توفرت الإرادة والتعبئة الجماعية لمختلف الفاعلين، كما تبرز أن التحول الإداري ليس مجرد خيار تقني أو مسار لتحديث الوسائل والآليات، بل هو ورش إصلاحي متكامل، يستند إلى تغيير أساليب العمل وترسيخ ثقافة الأداء والنجاعة وجعل المرتفق في صلب السياسات العمومية، بما يضمن إدارة أكثر

[3] La **C**arte **N**ationale d'**I**dentité.

تبسيطا وشفافية وفعالية، وأكثر قدرة على تقديم خدمات عمومية ذات جودة تستجيب لانتظارات المواطنين والمقاولات.

غير أنه الأثر الذي يلتمسه المرتفق في معاملاته اليومية ما يزال دون المستوى الذي نطمح إليه، إذ أنه لا تزال الخدمات الرقمية في حالات كثيرة متفرقة وفق منطق كل إدارة على حدة، مع الأسف، والمسارات متقطعة، بين ما هو رقمي وما هو ورقي، والمنصات المشتركة غير معممة بالقدر الكافي، ويعزى هذا التأخر في جانب منه إلى مقتضيات بعض النصوص التشريعية القطاعية التي تشترط الإدلاء بملفات ورقية أو الحضور الشخصي للمرتفق، وهو ما يستدعي إعداد نص تشريعي جديد يضفي الحجية القانونية على المعطيات المتبادلة، لأنه بعض الإدارات ما كتقبلش حتى هاذيك الوثيقة الرقمية، على اعتبار أن ما عندهاش حجية قانونية وثبوتية.

وبالتالي خص عمل تشريعي، اللي كيعطي لهاذ الوثائق الرقمية حجيتها القانونية والثبوتية فالتعامل مع جميع الإدارات، وهو ما يستدعي - قلت - إلى إعداد نص تشريعي جديد يضفي الحجية القانونية على المعطيات المتبادلة بين الإدارات وما يتيح الاستعاضة عن الحضور الشخصي، باعتماد حساب رقمي يضمن التحقق من هوية المرتفق وحماية معطياته ذات الطابع الشخصي.

فهاذ الإطار، طبعا كاين توجه ديال الوزارة لوضع نص تشريعي سيعرض على البرلمان، لأجل تحديد هوية المرتفق، إما برقم هاتفه وإما بصورته، باش يولي معروف كما معروف، مثلا الآن اليوم، المواطن أو المرتفق كيمشي للمحكمة باش يطلب السجل العدلي، وبالتالي كاين واحد (parcours) كله كيدوز من مجموعة من الإدارات (la DGSN[4])... إلى غير ذلك، والمكان ديال الازدياد باش كيرجع للمحكمة يمكن لك تسلمك السجل العدلي.

وبالتالي، هاذ المسألة خصها تعمم على مجموعة من الإدارات، ولكن هناك خصنا واحد (le compte) ديال كل مواطن مغربي، إما برقم الهاتف، إما (la CNI) باش يمكن يكون التواصل مع جميع الإدارات وكيما هو معمول به في دول أخرى.

طبعا، مسار تفعيل القانون رقم 55.19 أولا، نقدرو نتكلمو على حكامة مؤسساتية وشفافية المساطر، حيث حرص المشرع على أن يقترن تنزيل هاذ القانون بآلية مؤسساتية للحكامة، إذ أحدث اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية تحت رئاسة رئيسة الحكومة، التي اعتمدت خارطة الطريق تتوزع على مرحلتين:

المرحلة الأولى، تتعلق بدعم شفافية المساطر وتدوين القرارات الإدارية ونشرها على البوابة الوطنية "idarati.ma" ومرحلة ثانية تتعلق بتبسيط هاذ القرارات ورقمنتها.

وقد أفضى تنزيل المرحلة الأولى إلى حدود اليوم، إلى نشر أزيد من 2533 قرارا إداريا على بوابة "idarati.ma" تهم أزيد من 120 إدارة عمومية، وتكمن أهمية هذا اللي كيضمن لنا الشفافية في التعامل وماكيبقاش ذيك العلاقة اللي كتوصل بين المرتفق مباشرة مع الإدارة واللي كيمكن يترتب عليها مجموعة من المشاكل اللي كتوصل، على أي لانعدام الشفافية والحكامة.

وبالتالي، - كما قلت - أزيد من 120 إدارة عمومية، وتكمن أهمية ذلك في أن المرتفق أصبح بإمكانه الاطلاع المسبق على الوثائق المطلوبة والمراحل والآجال والجهة المختصة، وأن المصنفات المنشورة أضحت مرجعا ملزما للإدارة، وقد واكبت الوزارة ذلك بإعداد دلائل علمية وتنظيم الورشات واللقاءات التحسيسية، ثم استكمال الترسانة التنظيمية اللي متعلقة بهاذ القانون رقم 55.19؛

وثالثا، الانتقال من رقمنة المساطر إلى رقمنة المسارات أو مسارات المرتفقين؛

**ورابعا،** هناك أدوات المواكبة المنهجية والمالية، لأن هاذ الأمور هذا مجهود اللي كيتبذل، ولكن ضروري يكون فيه مواكبة لتعميمها على جميع القطاعات الحكومية وكذلك اعتمادات مادية؛

**وخامسا،** منجزات جديدة تعزز الدينامية.

الإكراهات التي تواجه ورش التبسيط والرقمنة وسبل التجاوز ديالها، من مجموعة ديال الإكراهات اللي طبعا كنعترض هاذ الورش ديال رقمنة وتبسيط المساطر، حيث أن ما تحقق على أهميته ما يمكنش طبعا يحجب علينا حجم التحديات التي مازالت تعترض هاذ الورش، يأتي في مقدمتها بطء وتيرة رقمنة المساطر واستمرار اعتماد عدد من الإدارات على الإجراءات الورقية، ومحدودية التعامل البيني للمعطيات بين الإدارات وما يترتب عنها من استمرار مطالبة المرتفقين بالإدلاء بوثائق تتوفر عليها - كما قلت - إدارات أخرى، وتفاوت مستوى النضج الرقمي بين الإدارات، فضلا عن تحديات مواكبة تغيير وضمان الولوج المنصف والآمن إلى الخدمات العمومية.

طبعا، هاذ الإكراهات أو التحديات تطرح علينا يعني رهانات اللي المفروض أننا اليوم كحكومة، كوزارة مكلفة بإصلاح الإدارة، يعني في المراحل المقبلة ماذا يمكن أن نقوم به؟

لغاية تسريع وتيرة هاذ الورش، يقوم برنامج عمل الوزارة على غاية واضحة تتمثل في تمكين المرتفق من إنجاز معاملاته مع الإدارة بيسر وأمان، مع تقليص الكلفة والآجال وضمان جودة الخدمة، أيا كان مكان إقامته أو مستوى إلمامه بالأدوات الرقمية، ولهذه الغاية ينتظم برنامج العمل حول ستة (6) محاور:

- تعزيز الحكامة الناجعة وترسيخ آليات التتبع والتقييم؛
- ثم مواكبة رقمنة الإدارة وتسريع تبسيط المساطر ورقمنة المسارات الإدارية اللي فيها مجموعة ديال المعطيات يمكن في التعقيب أو لا في نقاش هاذ المسألة ندراكوها؛
- ثم تطوير بوابة "إدارتي" (idarati.ma)، واستكمال الإطار القانوني

[4] **D**irection **G**énérale de la **S**ûreté **N**ationale.

والتنظيمي للإدارة الرقمية - كما قلنا - لأنه كاين القانون رقم 55.19 ولكن هناك مجموعة من النصوص التنظيمية اللي خصها تصدر، إذ نواصل بتنسيق مع الأمانة العامة للحكومة في هاذ الإطار، وهذا إطار مهم؛

- تتبع مسار مشروع القانون المتعلق برقمنة الخدمات الإدارية والتحضير لعرضه على البرلمان، إلى جانب إعداد مشاريع النصوص المتعلقة بتعميم استعمال الهوية الرقمية والمعطيات العمومية المفتوحة واستكمال النصوص التطبيقية للقانون رقم 55.19؛

- ثم محور آخر يتعلق كذلك من بين الأهداف أو المشاريع المقبلة هو تنظيم المعطيات وتطوير الأنظمة الرقمية المشتركة المسرعة لتحول الخدمات؛

- وأخيرا، تحسين الاستقبال وضمان الولوج وقياس الأثر على المرتفق، وهاذي من بين الأمور لأنه الوضع والتنفيذ يجب أن يتلوه واحد النوع ديال التقييم وقياس الأثر باش يمكن لنا نحسنو من الأداء ديال القطاع الحكومي في إطار علاقته بالمرتفق وعلاقته بالمقاول.

شكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد محمد زيدوح.

**المستشار السيد محمد زيدوح:**

شكرا السيد الرئيس.

**السادة الوزراء،**

**زملائي المستشارين والمستشارات،**

أولا كنشكرك على الجواب، ولكن كنعرفو بأن تبسيط المساطر هو ورش كبير، هذا ورش كبير وخطير جدا في آن واحد، وأنا غادي نجيك غير للفصل اللي أكدت عليه السيدة الوزيرة هو ديال 55.19، واللي حقيقة جا من خلالو واحد العدد ديال النقط اللي هي كانت أساسية، ولكن هاذ النقط الأساسية واش وصلات للمواطن المغربي؟ واش المغربي ولا ملي كيدخل للإدارة العمومية واش كيشعر بأنه عندو واحد التبسيط وواحد التسهيل ديال المساطر الإدارية؟ لا.

واش المواطن المغربي اليوم لا زال بأن منين كنطلبو لو غير شهادة الحياة وأنت حداه كيطرحو واحد السؤال، واش احنا لا زلنا فواحد المسألة اللي ولينا نطلبو شي وثائق اللي هي حقيقة ما عندها حتى شي معنى.

كما أن السيدة الوزيرة، لا بد يكون عندنا واحد المؤشر اللي هو أساسي، هو بأن الحكامة راه هي أساسية والتبادل ديال المعلومات بين الوزارات راه أساسية، ولكن كذلك اللي هو أساسي هو بأننا اليوم هاذ التعطال ديال تبسيط ديال المساطر الإدارية كتأثر على التنمية الاقتصادية ديال المغرب، وكتعطي، نعم آ لالة، واحد العدد ديال المسائل اللي هي غير معقولة، ولهذا كنشوفو اليوم بأنه واحد العدد ديال المستثمرين المغاربة ما بقاوش كيبغيو يستثمرو لأنه عندك هنايا واحد النوع ديال المعيقات اللي كتجعل بأنه المواطن المغربي يفضل ما يستثمرش وأحسن ما يدخل فالإجراءات الإدارية، وهذا مشكل اللي خصنا ناخذوه بعين الاعتبار.

كما أن التبسيط ديال المساطر الإدارية خصنا نشوفوها في إطار سياسة مندمجة بصفة عامة، واش اليوم لحقنا لواحد الوضع اللي يمكن لينا هاذ التبسيط ديال المساطر الإدارية، واش وصلنا ليها بأن نقدرو نقولو راه احنايا لحقنا لهدف معين؟ لا.

ولكن باش نوصلو للهدف المعين، أنا كنقترح بأن تكون واحد المناظرة وطنية اللي غادي يمكن لينا نناقشوها بعمق ونشوف بأن ما هي الحلول وكيفاش يمكن لينا نخرجو من هاذ المشاكل؟ لأن اليوم الكلام كثير، وبأن واحد العدد ديال الأمور اللي تقالت لينا هنا اليوم ولكن كتبقى غير كلام حقيقة ولكن المغاربة ما كيشعروش به، وهذا هو الواقع، لأن كيبقى كلام، لأنه ماشي غير انتوما حتى في الحكومة السابقة كان غير كلام.

ولكن اليوم المواطن المغربي ما كيشعرش بأن هذا عندو واحد التأثير مباشر، ولهذا أنا كنعتقد بأن واحد المناظرة وطنية كيمكن ليها تعطينا واحد المناقشة عميقة واللي يمكن لينا نوصلو لواحد النتائج اللي غادي تكون مهمة بالنسبة للبلاد والعباد، ويمكن كذلك نأديو مباشرة حتى على التنمية الاقتصادية، لأن هو اللي أساسي، السيدة الوزيرة.

اليوم إيلا بغيتي تاخذ ورقة فالتنمية الاقتصادية راه خصك تبقى فيها عامين وخص تكون (le combattant)، وباش تاخذ ورقة واحدة راه خص يكون صبر أيوب باش تاخذها.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضلوا السي أبوبكر أعبيد.

**المستشار السيد أبوبكر أعبيد:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيدة الوزيرة،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

إذا كنا اليوم نتحدث عن تبسيط المساطر الإدارية، فإننا نتحدث في العمق عن تغيير فلسفة اشتغال الإدارة وعن الانتقال من إدارة تجعل المواطن في موقع المطالب الذي يتعين عليه استيفاء سلسلة طويلة من الوثائق والإجراءات، إلى إدارة فعالة تتحمل مسؤوليتها في تسهيل الولوج إلى

الخدمات وتضع حاجيات المرتفق في صلب أولوياتها.

فالمشكل لم يعد مرتبطا فقط بعدد المساطر أو الوثائق المطلوبة، بل كذلك بعدد المتدخلين وتداخل الاختصاصات وضعف التنسيق بين الإدارات واستمرار بعض الممارسات التي تجعل المواطن يضطر إلى التنقل المتكرر والانتظار الطويل من أجل الحصول على خدمة يفترض أن تكون بسيطة ومتاحة.

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

إننا نتطلع في ظل هذه المرحلة الجديدة إلى أن يشكل حضوركم على رأس هذا القطاع فرصة لإعطاء نفس جديد لورش إصلاح الإدارة، من خلال رؤية متجددة تجعل من الأثر الملموس على حياة المواطن المعيار الحقيقي لقياس نجاح الإصلاح، ونعتبر أن تبسيط المساطر ينبغي أن ينطلق من مراجعة شاملة للإجراءات الإدارية، وحذف الوثائق التي تتوفر عليها الإدارات العمومية أصلا، وتفعيل مبدأ عدم مطالبة المرتفق بالإدلاء بالوثيقة نفسها أكثر من مرة، إلى جانب تعزيز تبادل المعطيات بين مختلف الإدارات وتوحيد المساطر والآجال وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية، مع الحرص على أن لا تتحول الرقمنة إلى شكل جديد من التعقيد بالنسبة للفئات التي لا تتوفر على الإمكانات أو المهارات الرقمية الكافية.

كما أن الورش، ينبغي أن ينعكس بشكل مباشر على الاستثمار والمقاولة باعتبار أن تعقيد المساطر الإدارية يظل من العوامل التي تؤثر على مناخ الأعمال وتؤخر إنجاز المشاريع وتحد من جاذبية المجالات الترابية.

ومن هنا، فإننا ننتظر أن تتجه جهود الوزارة نحو إرساء إدارة أكثر مرونة ونجاعة، قادرة على مواكبة المستثمرين والمقاولات وتسريع معالجة الملفات وربط المسؤولية الإدارية بالآجال المحددة لإنجاز الخدمات.

وفي السياق، نعتبر أن نجاح أي إصلاح إداري يقتضي أيضا الاستثمار في العنصر البشري وتأهيل الموارد البشرية وتحفيز الموظفين وترسيخ ثقافة المرفق العمومي القائمة على المسؤولية والإنصات وخدمة المواطن، لأن تحديث الإدارة لا يمكن أن يتحقق بالتكنولوجيا وحدها، وإنما بكفاءة الموظف وجودة التدبير ووضوح المسؤوليات.

إننا نريد لإصلاح الإدارة أن يكون ورشا ملموسا يشعر به المواطن في الجماعة الترابية وفي المقاطعة وفي المركز الإداري، كما يشعر به المستثمر والمقاول في مختلف مراحل إنجاز مشروعه.

ولذلك، فإننا نعتبر أن المرحلة المقبلة تستدعي الانتقال من منطق الإعلان عن التدابير والإجراءات إلى منطق النتائج القابلة للقياس والتقييم، ومن منطق تعدد المبادرات القطاعية إلى منطق التكامل والانسجام بين مختلف الإدارات والمؤسسات.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السي رضى الحميني.

**المستشار السيد محمد رضى الحميني:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

حققت بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، مكتسبات مهمة في تحسين مناخ الأعمال، أبرزها "ميثاق الاستثمار"، إصلاح المراكز الجهوية، قانون تبسيط المساطر، غير أن استمرار التعقيدات الإدارية يرفع تكلفة الاستثمار ويؤخر إنجاز المشاريع وتيحرم الاقتصاد الوطني من فرص مهمة للنمو وإحداث مناصب الشغل.

فهاذ الإطار، تنبغيو نثيرو الانتباه ديالكم على أربعة ديال التحديات أساسية:

أولا، الانتقال من منطق الترخيص إلى منطق التصريح أو المراقبة، حيث لا تزال اليوم أنشطة اقتصادية عديدة خاضعة لتراخيص معقدة رغم امكانية الاكتفاء بالتصريح أو دفتر التحملات، لذلك ينبغي حصر الترخيص المسبق في الأنشطة اللي تتستدعي ترخيص مسبق واعتماد التصريح والمراقبة لبقية الأنشطة.

التحدي الثاني، جعل الرقمنة أداة فعلية لتبسيط المساطر، إذ ينبغي باش ننقلو، ما تكونش الرقمنة اليوم تتنقل التعقيدات الإدارية إلى منصات إلكترونية، اليوم غير تنديرو (un transfert) ديال المشاكل الإدارية للمنصات الإلكترونية، فمثلا منصة "رخص" اليوم فيها أكثر من 1000 تسمية للأنشطة، مما يصعب تحديد المساطر والوثائق المطلوبة، كما تتستمر معاناة المقاولات من تعدد المتدخلين والوثائق التكميلية وأيضا تأخر معالجة الملفات.

لذلك، يجب تعجيل تبسيط الإجراءات وتعزيز التنسيق بين الإدارات واحترام الآجال القانونية المنصوص عليها في القانون رقم 55.19.

اليوم المقاول ما بقاش عندو الوقت باش يضيعو ما بين الإدارات، لأن المهمة ديال المقاول اليوم هي خلق فرص الشغل، خلق قيمة مضافة وجلب الاستثمارات ويستثمر في بلادو، اليوم تيضيع شهور، إيلا ما شي هي أعوام، باش يقلب على واحد الرخصة من إدارة لوحدة أخرى، وهاذ الشي تيعانيو منو جميع المقاولات في جميع جهات المملكة.

التحدي الثالث، هو معالجة التعقيدات الإدارية المعرقلة للاستثمار، اللي حتى هي اليوم تتشكل تحدي كبير اللي خصنا نشتغلو عليه، وأيضا تبسيط المساطر هي أولوية اقتصادية إيلا بغينا نجحو في الأفق ديال 2030، باعتبار المساطر اليوم ورش اقتصادي استراتيجي، ما يمكنش لنا نزيدو للقدام، ما يمكنش لنا ننجحو في الانتقال الإلكتروني أو لا الرقمنة إيلا ما تغلبناش على

هاذ العائق اليوم، لأن الرهان لا يكمن فقط في إصدار النصوص القانونية ورقمنة الخدمات، بل إحداث تحول رقمي على أرض الواقع اللي غادي يرجع الثقة للمقاولين ويحسن النجاعة.

من موقعنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نؤكد أن تبسيط المساطر الإدارية اليوم ضرورة اقتصادية لتحرير المبادرة الخاصة وتسريع الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، فكل عائق إداري نزيله هو فرصة جديدة للاستثمار وإحداث مناصب للشغل وخطوة إضافية نحو جعل المغرب وجهة أكثر جاذبية للاستثمار.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

السي الدحماني.

**المستشار السيد المصطفى الدحماني:**

شكرا السيد الرئيس.

أنا، السيدة الوزيرة المحترمة، نتمنى ما تخرجيش بطاقة سلبية فهاذ الجلسة إزاء هاذ.. لأن الكل عندو واحد الانطباع نقدرو نقولو سيء ولا غير إيجابي إزاء هاذ العلاقة ديال إدارة-مواطن، ولا إدارة- مقاولة.

كتسمعي دابا أنه لا الناس ديال المقاولة، لا الناس اللي كيمثلو المواطن، أن كلشي يعني كيأكد على واحد الحاجة غير مقبولة أنه بلادنا يعني قطعات واحد الأشواط كثيرة، أنت ذكرتيها، أكثر من 2500 قرار إداري فيما يتعلق بتبسيط المساطر الإدارية، القانون 55.19 قانون جد متقدم.

ولكن السؤال المحير، هو أنه علاش ما وصلناش لهاذ الدرجة ديال الرضى فيما يتعلق بعلاقة الإدارة مع المواطن ولا علاقة الإدارة مع المقاول فيما يتعلق بتبسيط المساطر الإدارية؟

كنظن ما عرفت، كنا يعني في إطار وزارة منتدبة لدى رئاسة الحكومة وفيها هاذ الموضوع ديال الإدارة، دابا ارتقينا لواحد المستوى آخر، دمجنا فيه الرقمنة والذكاء الاصطناعي وخلقنا وزارة يعني بذاتها تتعلق بإصلاح الإدارة.

نتمنى يعني احنا ما غاديش نتكلمو بواحد النفس اللي نتطلع فيه إلى أننا كلنا نبدعو واحد الحل اللي نرتقيو به إلى الطموح ديالنا كاملين، وحتى صاحب الجلالة في سنة 2000 أنه كان رصد هاذ الواقع اللي كنعيشوه دابا، وادبا أنت كتتكلمي وأنا يحضرني واحد الشعار اللي احنا كنا كطلبة الحقوق في الجامعات نردده ديما، "إدارة التماطل وطول الانتظار بالليل والنهار"، ها احنا باقين دابا في 2026 باقين كنرددو نفس الشعار.

أنا نبغي نعطيك واحد الأمثلة، الموضوع ديال نقل الأموات والجثامين ما بين المدن، لنا أن نتصور، مواطن مكلوم أنه في نهار واحد عندو وفاة ويتنقل مع جميع الإدارات، الجماعة، العمالة، (la morgue)، الطبيب الشرعي، المحكمة، الأمن الوطني، ويبقى الأمر كلو متوقف على ذاك الشيخ والمقدم، إيلا ما جاش ماكاين لا نقل جثمان ولا هم يحزنون، بزاف الأمثلة.

نبغي نطرح معك الموضوع ديال الترخيص للبناء في العالم القروي، لكم أن تتصورو واحد الإنسان كيطيح عليه حيط فالدوار، فبلادو وبغا يبنيه، والصراط المستقيم باش يعاود يبني هاذ الحيط.

نبغي نطرح معك واحد الموضوع اللي احنا دابا في إطار هاذ الرقمنة والذكاء الاصطناعي باقين كنطلبو من المرتفق، وهنا نتكلم على الفئة ديال مغاربة العالم، صحيح الحكومة بدعات لنا واحد الحل فيما يتعلق ببطاقة السوابق العدلية، ولكن فيما يتعلق بـ (Apostille)، السيدة الوزيرة، نبغيو نحثو الحكومة على أنها تبدع في أنه هاذ المسألة تكون عن بعد، (Apostille) لا يعقل على أنه مواطن يتنقل من برا ويجي للمحكمة ولا يمشي لإدارة عمومية على قبل واحد الوثيقة اللي متاحة رقميا.

على أي، احنا نتمناو لك، السيدة الوزيرة، وأنت عندك خلفية حقوقية احنا نكونو دعما لك وسندا لك في أنك تنجحي إن شاء الله، وهاذ الموضوع ما يحبطكش ولكن هو راه كاينة المؤيدات باش ننجحو فيه كاملين.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي الخمار.

**المستشار السيد الخمار المرابط:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

**السيد الوزير المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

كلنا نعلم أن تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية هي واحد الورش كبير اللي يعني كتراهن عليه الحكومة كما ذكرتم السيدة الوزيرة المحترمة.

حيث أن إصلاح الإدارة العمومية يشكل واحد الركيزة أساسية لبناء المرفق العمومي القادر على الاستجابة لانتظارات المواطنين والمواطنات، وهذا هو الأهم وأيضا على مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا.

وفي هذا الإطار، نثمن في فريق الأصالة والمعاصرة، التوجهات العامة التي جاءت بها في البرنامج الحكومي، والتي تجعل من تعزيز دولة القانون ومحاربة الفساد وتحسين جودة الخدمات العمومية أولويات متكاملة لا يمكن تحقيقها دون إدارة حديثة، مبسطة وناجعة.

لذلك، نؤكد دعمنا للمجهودات المبذولة في تنزيل القانون المتعلق بتبسيط

المساطر والإجراءات الإدارية، باعتباره رافعة أساسية لترسيخ الثقة بين الإدارة والمرتفقين، وتحسين كذلك مناخ الاستثمار وتكريس مبادئ الشفافية والنجاعة.

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

إننا نتطلع إلى المرور من منطق تبسيط المساطر إلى التحول الشامل في أداء الإدارة العمومية، بما ينسجم مع أهداف البرنامج الحكومي، وبما يستجيب لانتظارات المواطنين وكذلك من خلال:

- **أولا،** العمل على المزيد من تسريع وتيرة رقمنة الخدمات الإدارية؛
- **ثانيا،** لا بد من تعزيز الانتقالية والتبادل البيني بين مختلف الإدارات بما يحقق عدم تيه المواطن بين الإدارات؛
- **ثالثا،** لا بد كذلك من تسريع اللامتمركز الإداري وتقريب القرار الإداري من المواطنين، بما يعزز العدالة المجالية.

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

إن تبسيط المساطر الإدارية لا يتوقف عند عدد المساطر أو الخدمات التي تمت رقمنتها فقط، ولكن الامتداد الحقيقي لا بد أن ينعكس على الحياة اليومية للمواطن وعلى ثقة المستثمر في الإدارة وعلى جودة المرفق العمومي، كما يجب أن يشمل بالإضافة إلى الإدارات المركزية أيضا الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والهيئات المكلفة بالمرفق العام.

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

إن تبسيط المساطر وإصلاح الإدارة لا يستقيم دون ترخيص ثقافة المسؤولية والنجاعة والمحاسبة داخل الإدارة المغربية.

لذلك، يجب أن نجعل تبسيط المساطر ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق الآثار الاقتصادية والاجتماعية الملموسة في عيش المواطن وتيسير المبادرة المقاولاتية وتحفيز الاستثمار المتكافئ الفرص وتعزيز الثقة والشفافية والمصداقية في المرفق العمومي بصورة عامة.

نتمنى لكم، السيدة الوزيرة المحترمة، كل النجاح في كل مهامكم.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

الأستاذة سليمة زيداني، تفضلوا.

**المستشارة السيدة سليمة زيداني:**

**السيد الرئيس،**

أولا، كنهنئو السيدة الوزيرة على الثقة المولوية السامية اللي حظات بها، لتعيينها على رأس الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة، وكنتمناو ليها التوفيق في أداء المهام ديالها.

لا بد ونحن نتحدث عن ورش تبسيط المساطر الإدارية من استحضار مرجعية وطنية جامعة، وهي التوجيهات الملكية السامية، حيث دعا جلالة الملك محمد السادس نصره الله في العديد من المناسبات إلى ضرورة جعل الإدارة في خدمة المواطن والقطع مع ثقافة التعقيد والبطء وتبسيط المساطر الإدارية وتقليص الوثائق والآجال وتخليق المرفق العمومي، وهي توجيهات سامية نعتبرها في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب خارطة طريق واضحة ومسؤولية مشتركة يجب تجسيدها على أرض الواقع.

نؤكد على أهمية ما جاء به البرنامج الحكومي بخصوص تبسيط المساطر الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن، لا سيما تحديد آجال قصوى للبت في التراخيص واعتبار سكوت الإدارة بعد انصرام الأجل موافقة، ورقمنة وتبسيط المساطر وتقوية منظومة التكوين المستمر.

وندعو كذلك، إلى مواصلة الإصلاحات وبذل المزيد من الجهود بخصوص تبسيط المساطر الإدارية وجعلها مدخلا لتخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد.

وفي هذا الإطار، ونحن ندرك أن كل مشروع استثماري يسهل إنجازه، يعني خلق مناصب شغل جديدة وأجور وكرامة واستقرار العمال وأسرهم كذلك.

فإننا نؤكد، على أن تبسيط المساطر هو أيضا قضية اجتماعية بامتياز، وهي التخفيف على المواطن والتيسير عليهم، حيث أن كل إجراء أو تدبير يلغي وثيقة أو يختصر أجلا أو ينقل خدمة إلى الفضاء الرقمي، هو مكسب مباشر للمواطن في وقته وماله وكرامته وتعزيز لقدرته الشرائية.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ ندرك أن ورش تبسيط المساطر الإدارية ليس بالأمر الهين ولا يمكن اختزاله في قرار أو نص قانوني أو تنظيمي ويحتاج إلى استمرارية وتراكم وتعبئة جماعية، فإننا نعتبر أن العنصر البشري هو قاطرة كل إصلاح وأنه الشريك الأول في إنجاح ورش تبسيط المساطر الإدارية.

لذلك، ندعو إلى مواصلة الاستثمار في تكوين رأسمال البشري، وتأهيله وتحفيزه وإشراكه في بلورة الحلول، وتحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية للموظفين والمستخدمين، بما يعزز انخراطهم وشعورهم بالانتماء لهذا المشروع الإصلاحي الكبير، ويجعلهم فاعلين فيه، لا مجرد منفذين له، وتشجيعهم على المبادرة والابتكار إذ لا إصلاح إداري ناجح دون موظف محفز ومحمي.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

أستاذة مينة حمداني، تفضلي.

**المستشارة السيدة مينة حمداني:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيدة الوزيرة،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

أولا، السيدة الوزيرة، تهنئكم بالثقة المولوية السامية وتقريبا في المداخلات ديال السادة المستشارين على هذا الموضوع كاين شبه إجماع على أن تبسيط المساطر الإدارية وتوحيد الوثائق وتقليص الآجال هي ماشي غير مسألة اللي هي تقنية أو شي إجراء إداري اللي هو عادي، هاذي راها مسألة أساسية كتعلق بثقة المواطنين في الإدارة، وبالكرامة ديال المرتفقين وبمدى قرب المرفق العمومي من عموم المواطنين والمقاولات.

لهذا، فتبسيط المساطر هو ورش استراتيجي خصو يتنزل بالجدية اللازمة باش الإدارة تكون فعلا في خدمة المواطن والمقاولة، ولكن وهاذي هي النقطة اللي بغينا نركزو عليها اليوم، السيدة الوزيرة، ما يمكنش نتكلمو على تبسيط المساطر وتجويد الخدمات وننساو العنصر البشري، الموظفات والموظفين هما اللي تيحولو النصوص والقوانين إلى واقع يومي، وهما اللي تيواجهو المواطن في الإدارات وفي المصالح، وهما اللي تيضمنو استمرار المرفق العمومي في كل الظروف، إيلا بقات وضعيتهم المهنية هشة والترتيب ديالهم مجمد والترقية بطيئة أو غير عادلة فالإصلاح غادي يكون طبعا ناقص والأثر ديالو ضعيف.

احنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، السيدة الوزيرة، كنآمنو بأن الإدارة القوية وأكيد غادي تتفقو معنا السيدة الوزيرة، ما تتبناش غير بالرقمنة وبالمنصات، بل كتبنى أساسا بموظفين محفزين وعندهم أفق مهني واضح.

اليوم كاين فئات واسعة من الموظفين تمضي سنوات طويلة في نفس الدرجة رغم الخبرة والكفاءة اللي راكموها، كاينة ملفات فئوية معلقة، كاين إحساس عام بعدم الإنصاف في مسارات الترقي وتغيير الإطار، هاذ الوضع تينقص من التحفيز ديالهم ويقدر يأثر سلبا على جودة الخدمة العمومية.

هاذ الشي علاش، السيدة الوزيرة، تنطالبو بفتح ورش حقيقي لإصلاح منظومة الوظيفة العمومية، ورش يركز على الإنسان قبل الإجراءات، على أهميتها طبعا، وخصنا نراجعو أنظمة الترقية، نعالجو ملفات حاملي الشهادات، ننصفو جميع أو مختلف الهيئات من مهندسين ومتصرفين وتقنيين ومساعدين إداريين وتقنيين ومحررين، وغيرهم من الفئات اللي ما تيتسعش الوقت ديالنا باش نذكرهم كاملين، ونخلقو مسارات مهنية عادلة وواضحة ونحسنو شروط اجتياز المباريات المهنية من حصيص وسنوات الانتظار.

خص الاعتراف بالكفاءة والتضحية اللي أشرتو لها، السيدة الوزيرة، في معرض المداخلة ديالكم خصو يتحول لإجراءات ملموسة، فتبسيط المساطر تيعطي للإدارة الوجه ديالها الحديث، أما إنصاف الموظفين فهو اللي تيعطيها الروح والاستمرارية.

**السيدة الوزيرة،**

أخيرا، كنعاودو نأكدو في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أي إصلاح إداري جدي خصو يبدا من الإنسان، من الموظفة والموظف، وكافة الأطر والمستخدمين اللي تيخدمو هاذ الوطن كل نهار بصمت ومسؤولية.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للرد على التعقيبات، مع العلم أنه، السيدة الوزيرة، بقات لكم السيدة الوزيرة، بقات لكم دقيقة من التدخل ديالكم، ولكن التجاوزات اللي وقعت في التدخلات ديال السادة المستشارين فيها 2 دقايق و50 ثانية، إذن عندكم تقريبا 3 دقايق و50 ثانية.

راه يمكن لكم تتفضلوا للمنصة إيلا بغيتو السيدة الوزيرة.

**السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة، المكلفة بإصلاح الإدارة:**

شكرا السيد الرئيس.

والشكر موصول كذلك لتفاعلكم السيدات والسادة المستشارين المحترمين والمحترمات.

كان مجموعة من النقط في تعقيباتكم تتعلق بالتواصل، وطبعا لإيصال المعلومة للمواطن بوجود مجموعة من المنصات بهاذ الجهد المبذول فيما يتعلق بالتبسيط والرقمنة، طبعا هاذي مسألة أساسية طبعا.

والوزارة باذلة مجهود مع الوسائل ديال الإعلام العمومية وكذلك حتى الخاصة، ولكن طبعا خص مجهود أكثر لأن كاين واحد المسألة اللي خصنا نوعاو بها هو كاين تخوف ديال البعض من هاذ المجال ديال الرقمنة وديال الذكاء الاصطناعي.

كاين تخوف لا عند الإدارة ولا عند المواطن ولا باقي (psychiquement)، لأن اليوم تنشوفو كيفاش التعامل مع هاذ الأدوات الرقمية، كاين مازال هناك واحد (la résistance)، وبالتالي خص مجهود فهاذ الإطار.

كذلك، لا يختلف إثنان على أن كاين خصاص كبير فهاذ المسألة ديال تبسيط المساطر والرقمنة، ولكن لا يجب أن يختلف إثنان على أنه كاين مجهود كبير فهاذ المسألة هاذي، والأرقام تتحدث عن نفسها، إيلا اعطيتكم مثلا غير البوابة الوطنية "idarati.ma"، أنا تنقول بأنه طبعا قياس الأثر على المواطن مباشرة يمكن يكون خصاص، فاش يمكن نتحدث على بعض الحالات هنا وهنا، ولكن في العموم لأنه ملي تناقشو، تناقشو الإطار العام على المستوى التشريعي ولا المؤسساتي ولا المرفق، كيفاش تيتعامل أو لا المؤسسة العمومية أو لا الجماعة الترابية، من خلالها كيفاش التعاطي مع المقتضيات القانونية، وكيفاش الآليات اللي وضعتها الوزارة كيفاش تيتم التعامل معها.

وبالتالي، إيلا اعطيتكم بعض الأرقام ديال البوابة الوطنية "idarati.ma" راه فيها غير الزيارة اللي سجلت لهاذ البوابة 175.800 زيارة

خلال شهر، وبالتالي راه كاين هناك تعاطي مع هاذ المنصات، كذلك "شكايتي" (chikaya.ma) اللي فيها 117.000 شكاية، إضافة إلى مجموعة من المقتضيات اللي طبعا جاية في برنامج العمل ديال الحكومة الحالية، اللي هو فيه استمرار لمجموعة ديال المشاريع اللي كتعلق.. لأنه التبسيط والرقمنة يدخل طبعا في إطار الدمقرطة، في إطار الحكامة، في إطار الحقوق ديال المواطن على المرفق العمومي والخدمة العمومية وحقهم أنهم يتوصلوا بهاذ الخدمة العمومية.

طبعا، الرقمنة والتبسيط عندو تأثير على التنمية، كما جاء على لسان السيد المستشار المحترم، كاين تأثير على التنمية ولهذا تتبذل الوزارة مجهود، اليوم تمت الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، التحول الرقمي عندو دلالتو لأنه كاين ورش كبير فيما بتعلق بهاذ التحول الرقمي الذي سيمس المواطن نفسو، اللي غيتخلق لو واحد (le compte) فالإدارة وفي التبادل البيني بين الإدارات، وكذلك في التعامل ديال الإدارة مع المقاولة.

معطيات كثيرة وأرقام كثيرة، اللي تتبين أنه كاين مجهود، ولكن الانتظارات من حقكم كمستشارين أنها تكون انتظارات أكبر، والحكومة طبعا ستبذل كل مجهود على جميع المستويات التشريعية والمؤسساتية باش يمكن الورش ديال التبسيط والرقمنة يكون عندو الوقع ديالو على الحياة ديال المواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الآني الثامن موضوعه "الرقمنة في تحسين جودة خدمات الإدارة العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

مولاي عبد الرحمان ابليلا.

تفضلوا السيد الرئيس.

**المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

**السيدة الوزيرة،**

طبعا، الهدف ديالي من هاذ السؤال وتنستحضر بأن راه كاين واحد الفرق، واحد التمييز ما بين تبسيط المساطر والرقمنة، الرقمنة ما هي إلا وسيلة لتبسيط المساطر، الهدف ديالي من هاذ السؤال هو أنه نعرف أشنو غتضيف الحكومة ديالكم، السيدة الوزيرة، والوزارة ديالكم بالخصوص للاستراتيجية والإرث الإيجابي جدا اللي تذاكرتو عليه في المداخلة ديالكم من بدايتها إلى نهاية هذه الحكومة السابقة، وخاصة الإستراتيجية ديال المغرب الرقمي اللي كانت في 2021 حتى 2026، واحنا تنعرفو أن هاذ الحكومة هاذي خصصت اعتمادات مالية مهمة جدا.

ونعطيكم واحد (chiffre) فقط، الاعتمادات المالية اللي تخصت لهاذ الميدان الرقمي 22 مرة فقانون المالية ديال 2022 الاعتمادات المالية لوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي.

الهدف من السؤال، هو أنه ما بغيناش البرنامج ديالكم الحكومي يتحول لإعادة صياغة نفس البرنامج، نفس الالتزامات، نفس المشاريع، نفس المنجزات اللي نجزتها الحكومة السابقة، واللي أساسي بحال اللي قولتو نحافظو على ذاك الإرث الكبير جدا، اللي حققاتو الحكومة السابقة.

وبالتالي بغيت نعرف أشنو هي الحاجات الجديدة اللي غادي تجيبو فهاذ الإطار السيدة الوزيرة؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم للجواب على هذا السؤال الآني بوحدو.

**السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة، المكلفة بإصلاح الإدارة:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الشكر موصول كذلك للسيد المستشار المحترم اللي طرح سؤال حول تبسيط طبعا.. المواكبة د الإدارات في تبسيط ورقمنة المساطر، لأن الرقمنة كما قال هو واحد الوسيلة من أجل التبسيط ولكن التبسيط يسبق الرقمنة، التبسيط السيد المستشار، يتعلق بطول المساطر، بكثرة الوثائق، بالآجالات، بمجموعة ديال المعطيات اللي كتعلق بتبسيط هاذ المساطر، لا فيما يتعلق بالرخص، إلى غير ذلك.

ومن بعد منها كتجي الرقمنة ديال هاذ الأمور، لأنه كنا مقتنعين بأنه كان إشكال وهناك بداية لحلحلة هاذ الإشكاليات فيما يتعلق بعلاقة المرتفق بالإدارة وعلاقة المقاولة بالإدارة.

**السيد المستشار المحترم،**

عبر توفير التأطير المنهجي والتقني اللازم، لأنه احنا مضطرين اليوم أننا نتعاملو بهاذ التطور اللي عرفتو التكنولوجيا في إطار الرقمنة، في إطار الذكاء الاصطناعي باش يمكن لنا نسهلو العمل.

طبعا، ما تيختلفوش جوج على أنه كاين إرث إيجابي، وهذا هو اللي قلتو أنا لأنه السادة المستشارين والسيدات المستشارات، تكلمو طبعا الجانب السلبي فأداء الوزارة، كاين خصاص وأنا قلت بأن الانتظارات هذا حق مشروع، ولكن راه كاين عمل وجهد في إطار الرقمنة.

ويمكن نقول بأنه كاين إطلاق مجموعة من المشاريع النموذجية التي تم تنزيلها من أبرزها - هاذي كلها أمور اللي جات الآن فيها رقمنة - تسجيل الأطفال

في المدرسة، ترشح لحاملي شهادة الباكالوريا، إنشاء دور الحضانة، رقمنة مساطر الاستفادة من التحفيزات الجبائية لفائدة الشركات، ترحيل الخدمات، إحداث المختبر الرقمي من أجل الابتكار والتحول.

كما تم كذلك إعداد المرجع الوطني لقياس النضج الرقمي للإدارات، لأنه كاين إدارات عندنا ترقمنت بشكل جيد، وكاين اللي المستوى ضعيف، وبالتالي من واجبنا أننا نقيسو هاذ النضج الرقمي عند الإدارات اللي هو اللي تيسهل تقديم الخدمة العمومية للمواطن.

هاذ المرجع الوطني لقياس النضج الرقمي للإدارات إلى جانب منصة لتقييم نضج سجلات المعطيات.

إعداد دليل منهجي، وهاذ الدليل كيفيد الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات، هاذ الدليل كيفاش تعامل مع هاذ المعطى ديال الرقمنة، إعداد دليل منهجي لتبسيط وإعداد الرقمنة لمسارات المرتفقين لفائدة الإدارات، وتمويل مجموعة من مشاريع الرقمنة عبر صندوق تحديث الإدارة.

عندنا واحد الصندوق ديال تحديث الإدارة اللي تتساعد فيه وتقول باش يمكن نساعدو الإدارات في الرقمنة، وتصاميم ديال البوابات اللي ذكرتها اللي هي "إدارتي" و"شكايتي"، إلى غير ذلك، مجموعة من البوابات والمنصات اللي تتساعد أنه طبعا توفير الخدمة العمومية في أجل قصير بوثائق أقل وبمجهود أقل.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:**

شكرا السيدة الوزيرة.

على كل حال، احنا غنبقاو ننتظرو اشنا هي الإضافة ديالكم فيما يتعلق بتعميم الرقمنة على جميع الخدمات العمومية، كاين واحد الإحصاء ديال 2800 مسطرة إدارية خصها تدخل في هاذ الإطار.

تنتظرو الإضافة ديالكم فيما يتعلق بتعميم الرقمنة على جميع المناطق، بما فيها المناطق الجبلية والمناطق النائية، لأنه كاين مناطق فيها (5G) وكاين مناطق ما فيهاش نهائيا تغطية.

تنتظرو الإضافة ديالكم فيما يتعلق بربط المعطيات بين جميع الإدارات، ولكن تنتظرو أيضا في هاذ الشي كلو تنتظرو واحد الجدولة زمينة وجدولة مالية لهاذ الأهداف، خاصة وأننا احنا مقبلين على تنظيم المونديال ديال 2030 اللي تيفرض على المغرب يكون فهاذ الموضوع ديال الرقمنة انتهى منو ولا في مصاف الدول المتقدمة جدا وليست الدول النامية.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار المحترم.

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة معنا.

ونرحب بالسيد الوزير المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني.

وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه له حول "حصيلة السجل الوطني للصناعة التقليدية ومستجداته".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة، تفضلوا.

**المستشارة السيدة جليلة مرسلي:**

شكرا السيد الرئيس.

إذن بالفعل، نسائلكم السيد الوزير المحترم عن ورش السجل الوطني للصناعة التقليدية؟

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد عبد الجبار الرشيدي الوزير المنتدب لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني:**

**السيد الرئيس،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

علاقة بالسؤال المطروح، أود أن أؤكد للمجلس الموقر على أنه الوزارة اعتمدت واحد الإصلاح هيكلي شامل، بناء على المقتضيات ديال القانون رقم 15.17 (المقصود: القانون رقم 50.17) المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية.

ومن بين هاذ الأوراش الورش ديال السجل الوطني للصناعة التقليدية اللي تدار بناء على واحد المنصة إلكترونية، اللي تيتسجلو فيها الصناع التقليديين، سواء فرادى، سواء مقاولات، سواء تعاونيات، واللي من خلاله تيحصلو على واحد الشهادة تخولهم يعني الاعتراف القانوني بممارسة المهنة، بالإضافة إلى البطاقة ديال الصانع التقليدي.

اليوم، أوصلنا للعدد ديال المسجلين 467.000 مسجل فهاذ السجل الوطني للصناعة التقليدية، والتوزيع ديالهم حسب الفئة: 67% صانع تقليدي ذو تجربة، 28% صانع تقليدي معلم و4% صانع تقليدي حاصل على دبلوم، 1% من التعاونيات ديال الصناعة التقليدية.

الهدف الأساسي هو أنه الاعتراف أولا القانوني بالممارسة ديال هاذ المهنة ديال الصناعة التقليدية، ثم استخراج هاذ البطاقة ديال الصانع التقليدي اللي

تتخول واحد العدد من الامتيازات، واللي تتدعم الحرفيين، ومنها أساسا تخفيض التنقل في القطارات بنسبة ديال 30%، ومنها كذلك تخفيض التكلفة ديال النقل ديال البضائع عبر شركة كبرى ديال نقل الإرساليات في بلادنا، ومنها الحصول على تمويلات بشروط تفضيلية، ومنها واحد العدد آخر ديال الامتيازات اللي مازال الوزارة تتشتغل للحصول على تفضيلات أخرى من أجل النهوض بأوضاع الصناع التقليديين ببلادنا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة مرسلي في إطار التعقيب على الجواب.

**المستشارة السيدة جليلة مرسلي:**

**السيد الوزير المحترم،**

في البداية، أود أن أتقدم لكم بأصدق التهاني بمناسبة نيلكم الثقة المولوية السامية، وكنتمناو لكم كامل التوفيق في المهام ديالكم الجديدة كوزير اللي مكلف بقطاع الصناعة التقليدية.

وبهذا المناسبة، لا بد أننا ننوهو أيضا بالمجهودات اللي تبذلت خلال المرحلة الحكومية السابقة، يعني الورش ديال السجل الوطني للصناعة التقليدية تم الإطلاق ديالو سنة 2022، والاشتغال ديالو عليه اللي كان مستمرا منذ ذلك التاريخ.

ومن طبيعة الحال كما أشرتو إلى ذلك هذا واحد الإصلاح اللي هو هيكلي، اللي تيهدف لتنظيم القطاع والعصرنة ديالو، يعني نخرجو من هذيك يعني أن الصانع التقليدي واحد المهني اللي غير مصنف، إلى أننا اليوم عندو واحد الهوية اللي هي حرفية، اللي تمكنو من واحد المجموعة ديال الامتيازات.

ومن طبيعة الحال هاذ الشي راه تمين لهاذ المورد البشري اللي هو طبقة واسعة اللي تتفوق 2 مليون ديال المغاربة الذين يشتغلون في قطاع الصناعة التقليدية، ومن طبيعة الحال هو أيضا في إطار تنزيل القانون رقم 50.17.

كما أشرتم إلى ذلك السيد الوزير، هاذ الورش تمكن إلى حد اليوم من تسجيل حوالي 467 ألف صانع وصانعة وفاعل مهني، إلى جانب إطلاق مسار البطاقة المهنية وهي مكتسبات اللي هي مهمة وخصنا نحافظو عليها ونطوروها.

الصناعة التقليدية، السيد الوزير، من طبيعة الحال ماشي غير مجرد موروث ثقافي، بل رافعة اقتصادية واجتماعية، وأؤكد على أنه رافعة اقتصادية وماشي قطاع اجتماعي اللي الدولة خصها يعني تعطي فيه المساعدات الاجتماعية، ولكن الحكومة مطالبة بأنها تشوف، تنزل، توضع استراتيجيات باش نميو هاذ القطاع لأن - كما قلنا - تيشغل أكثر من 2 مليون صانع تقليدي، وكيساهم في الدخل الوطني بنسبة 7%.

ولكن السؤال اللي تيطرح راسو اليوم هو: كيفاش ننتقلو من مجرد إحصاء الصناع التقليديين وتنظيمهم إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والمهنية وتعزيز القدرة ديالهم على الانتاج والتسويق؟

واحد الإضافة، أننا سجلنا بكامل الأسف أن البرنامج الحكومي ما ذكرش الصناعة التقليدية باعتبارها قطاع قائم بذاته، وهذا تنتمناو منكم السيد الوزير، أنكم يكون استدراك لهاذ النقطة وتخليو من هاذ القطاع قطاع ذو أولوية.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني:**

شكرا السيد الرئيس.

بغيت غير نأكد للسيدة المستشارة المحترمة، أن البرنامج الحكومي يتضمن فقرات مهمة جدا خاصة بالصناعة التقليدية وماشي التصريح الحكومي الملخص اللي تعطاتو السيدة الرئيسة أمام البرلمان، رجعو للصفحة 130، وغتلقاو أنه تعطى واحد الأهمية كبيرة للصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني كذلك.

المنصة، نرجع للمنصة، ما هياش فقط آلية للإحصاء أبدا، هي آلية للاعتراف القانوني، والاعتراف القانوني كيخول واحد العدد من الحقوق اللي تكلمت عليها، الآن احنا بصدد 467 ألف راه ما كافياش، بصدد أنه نطلقو واحد الحملات تحسيسية تعبوية باش نزيدو الانخراط ديال الصناع التقليديين واللي تضمن لهم كذلك الاستفادة من ورش ديال التغطية أو الحماية الاجتماعية الشاملة، وهاذي يمكن نتذاكرو فيها فالأسئلة اللي غتجي من بعد.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثاني موضوعه "الإشكالات المرتبطة بالمواد الأولية في الصناعة التقليدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، تفضلوا.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الوزير المحترم،**

نسائلكم عن التدابير المزمع اتخاذها لتجاوز الإشكالات المرتبطة بالمواد الأولية في الصناعة التقليدية؟

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.
الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد المستشار المحترم،**

أشكركم على هاذ السؤال الهام جدا، وعندكم الحق طرحوه لأنه كاين تحدي كبير للحفاظ على الديمومة ديال المواد الأولية والاستدامة ديالها من أجل تأمين الحاجيات ديال الصانع التقليدي.

فهذا الإطار نبغي نأكد ليكم على أن واحد العدد من الإجراءات والتدابير العملية اللي اتخذتها الوزارة فيما يتعلق ببعض الأنواع ديال الحرف.

فعلى سبيل المثال الوزارة عمدت إلى توزيع المادة ديال الصوف على عدد من الدور ديال الصانعة اللي هي فالبادية، اللي كيفوق العدد ديالها 110، خصوصا فالوقت ديال الأزمة ديال "كوفيد" وما بعدها لتأمين الحاجيات باش النساء يستمرن في الاشتغال.

كذلك، كاين واحد البرنامج ديال تأهيل المدابغ التقليدية لتوفير المادة ديال الجلد، خصوصا فمدينة فاس وتجهيز مركز الدعم التقني للدباغة واقتناء مطحنة بالمطرقة لطحن الدبغ النباتي "تاكاوت"، هذا عندنا فيه خصاص كذلك، وكنفكرو كيفاش نديرو تعاونيات فلاحية اللي تنتج هاذ "تاكاوت" باش توفر المواد الأولية، راه خص (la chaîne) كلها نشتغلو عليها باش نضمنو الاستدامة ديال هاذ المواد.

ثم على مستوى مثلا الطين، الفخار، دعم اقتناء مقلع جديد بجماعة سيدي حرازم من أجل تأمين استقرار التزود بالطين الخام، وهاذ الموضوع ديال الطين راه عندنا فيه إشكال، وبغينا يكون عندنا واحد شراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، كيف أنه الطين يستثمر في مجال التصفية ديال الطين باش نخرجو الطين خالص، لأنه كيكون مخلط بالجير وبمواد أخرى، مما يؤثر على الجودة ديال الفخار المغربي والبعض يلجأ إلى الاستيراد من الخارج ديال الطين باش يمكن لو يشتغل.

واحنا واعيين بهاذ الشي ونشتغل مع وزارة الصناعة والتجارة من أجل إيجاد هاذ الشراكة باش نوفرو هاذ المادة الحيوية بالنسبة للصناعة التقليدية فبلادنا.

كذلك، بصدد إحداث وحدتين كبيرتين لغزل الصوف فتازناخت وخنيفرة، باش يكون واحد التجميع ديال هذا.. وتأهيل وتطوير المنظومة ديال الإنتاج ديال الزرابي من خلال هاذ الوحدتين اللي يتم الاشتغال عليهما حاليا.

بالإضافة إلى واحد العدد من المبادرات الأخرى فيما يتعلق بالعرعار في مدينة الصويرة، ماشي فقط الاستهلاك، ولكن نستهلكو شجر العرعار ونغرسو أشجار للأجيال المقبلة ونحافظو على الثروات للأجيال المقبلة وفي إطار التنمية المستدامة ببلادنا.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير.
الكلمة لكم السيد الرئيس في إطار التعقيب.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

شكرا لكم السيد الوزير على جوابكم الواضح.

فالبداية نهنئكم على الثقة المولوية السامية بتنصيبكم على أهم القطاعات المنتجة.

فإن كانت الحكومة تولي اهتماما كبيرا لدعم القدرة الشرائية للمواطنين ومواجهة ارتفاع الأسعار وهو توجه نعتبره ضروريا، لكننا نتساءل أين موقع الصانع التقليدي من هذه التدابير؟

فالصانع التقليدي ليس مستهلكا فقط، بل هو أيضا منتج ومشغل ومساهم في الاقتصاد الوطني، يجد نفسه اليوم في مواجهة ارتفاع أسعار المواد الأولية، دون أن تتوفر له دائما الإمكانيات الكافية لتحمل هذه الزيادات أو عكسها على أسعار منتوجاته، إذ يعرف هذا القطاع ارتفاعا مهولا في أسعار وتكاليف المواد الأولية التي يستعملها الصانع التقليدي، مما شكل عائقا حقيقيا ليس فقط أمام تطور أنشطة وإبداعات الصانع التقليدي، بل يشكل عاملا قد يتسبب في اندثار العديد من الأنشطة والحرف التقليدية.

فكيف نطالب الصانع التقليدي بالحفاظ على تنافسية منتوجه ونتركه يواجه وحده تقلبات السوق وارتفاع تكاليف الإنتاج؟

**السيد الوزير المحترم،**

الحكومة اليوم مطالبة بإيلاء اهتمام خاص للصانع التقليدي ودعم قدراته الإنتاجية، وبطبيعة الحال نعرفكم جيدا ولدينا ثقة كبيرة فيكم للعمل على هاذ التحدي، لأن حماية الإنتاج هي أيضا حماية للدخل ولمناصب الشغل، كما أنها مطالبة بإقرار آلية خاصة لدعم اقتناء المواد الأولية وتوفير تحفيزات وتسهيلات لفائدة الصناع التقليديين، إضافة إلى ابتكار حلول عملية لضبط أسعار المواد الأولية المستعملة في الصناعة التقليدية حتى لا تتحول الزيادات المتواصلة في الأسعار إلى سبب في توقف أنشطتهم وفقدانهم مصدر عيشهم.

ونتمنى لكم السيد الوزير، كامل التوفيق والنجاح للدفع بهذا القطاع إلى ما يصبوه ويتمناه الصناع التقليديون.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.
السيد الوزير بقاو لكم غير 8 ثواني.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني:**

غير نبغي نطمأن السيد المستشار المحترم أننا لن نترك الصانع التقليدي وحيدا، نحن معه في جانبه، غنواكبوه في جميع المراحل ديال الإنتاج وديال التسويق، والأساسي أنه السياسة العمومية يكون عندها أثر على الوضع الاجتماعي ديال الصناع التقليديين، بغينا الأوضاع ديالهم تتحسن، وهذا هو الغاية اللي تنشتغلو من أجلها.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

السؤالان المواليان حول "الحرف التقليدية"، تجمعهما وحدة الموضوع لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع السؤال الآني الأول للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وموضوعه "المجهودات المبذولة من أجل الحفاظ على استمرارية وديمومة الحرف التقليدية المغربية".

السي محمد صبحي تفضلوا.

**المستشار السيد محمد صبحي:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

**السيد الرئيس،**

**السيد الوزير،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

السيد الوزير المحترم، حول المجهودات الحكومية المبذولة من أجل الحفاظ على استمرارية الحرف الصناعية التقليدية، نسائلكم؟

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الآني الثاني موضوعه "التدابير المتخذة للحفاظ على الحرف التقليدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد المداني أملوك:**

نفس السؤال.

**السيد رئيس الجلسة:**

نفس السؤال.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين المتعلقين بالحرف التقليدية.

إذا بغيتو تمشيو للمنصة، السيد الوزير، تفضلوا.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيدات والسادة المستشارين،**

غير تفاعلا مع هاذ الموضوع المهم جدا، المتعلق بالمحافظة على حرف الصناعة التقليدية المهددة بالانقراض، اللي واحد البرنامج مركزي اللي تنشتغلو عليه في وزارة الصناعة التقليدية، واللي تنقومو به انطلاقا من التوجيهات ديال جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الرامية إلى المحافظة على التراث الثقافي اللامادي وتطويره وتثمينه، وانطلاقا كذلك من الالتزامات ديال بلادنا بخصوص النهوض بالتراث الثقافي اللامادي.

وعندنا فهاذ الإطار، اتفاقية مع اليونسكو وتنشتغلو فإطار اتفاقية ديال اليونسكو ديال 2003 من أجل صون التراث الثقافي اللامادي، وتنشتغلو - كما قلت فهاذ الإطار - من أجل نقل المعارف والمهارات اللي راكمها الصناع التقليديين في الحرف المهددة بالانقراض، باش نقلوها للشباب، لأن هاذي الطريقة الوحيدة باش نضمنو الاستمرارية والديمومة ديال هاذ الحرف اللي هي مهددة بالانقراض.

وفهاذ الإطار، يمكن نأكد لك أنه لحد الآن تم تنظيم أربع نسخ ديال العملية د "كنوز حرفية مغربية"، اللي جبنا هاذ الصناع التقليديين اللي هوما عندهم واحد الرصيد تاريخي فبعض الحرف، وكونوا لنا واحد الشباب، واحد 150 شابة وشاب اللي استافدوا من هاذ البرنامج اللي تمكنو التمكين من المهارات الحرفية من أجل ضمان الاستدامة - كما قلت - ديال هاذ الحرف المهددة بالانقراض.

بالإضافة إلى هذا، تم رقمنة مختلف مراحل ديال الإنتاج ديال هاذ الحرف أو هاذ المنتوج اللي هو مهدد بالانقراض، وهاذ الرقمنة في إطار فيديوهات اللي تتشرح مختلف المراحل ديال الإعداد والإنتاج ديال هاذ المواد المهددة بالانقراض اللي تنحافظو عليها، طبعا، للأجيال وتنوثقو الذاكرة التقليدية، ذاكرة الصناعة التقليدية والتراث الثقافي اللامادي وهذا مهم جدا.

اللي نبغي نأكد أنه في إطار الحفاظ على هاذ الحرف، أنه تعزيز الحماية القانونية للمنتجات التقليدية الوطنية، عملت الوزارة على تطوير 79 علامة جماعية للتصديق، تم تسجيلها لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وكذا لدى العديد من الهيئات الدولية المختصة في كل من إفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لأننا بكل بساطة نواجه منافسة غير أخلاقية، نواجه السطو على المنتوج التقليدي، وعلى التراث اللامادي والثقافي المغربي من طرف البعض، نواجه حملات استنساخ مشوهة لمنتوجنا أو لتراثنا الثقافي اللامادي، وها أنتوما تتبعو لبعض الجيران كيف يعمدون إلى السطو على هذا التراث.

ونحن واعون بضرورة حماية وتعزيز الحماية القانونية، لهذا لجأنا إلى مختلف

هذه المنظمات ولهذه الهيئات من أجل التوثيق ومن أجل كذلك حفظ هاذ المنتوج لدى هذه المنظمات، حتى لا يتم -كما قلت- السطو عليه واستنساخه بطريقة بشعة.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

**المستشار السيد محمد صبحي:**

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

وفي إطار التفاعل فقط مع ما تفضلتم به، تتبوأ حرف الصناعة التقليدية ببلادنا أهمية مركزية تتجاوز قيمة المنتوج في حد ذاته إلى كونها تعكس تاريخا عريقا وثقافة غنية، ولها تأثير عميق على الاقتصاد والمجتمع، فهي تشكل جزء مهما من الهوية الوطنية وتشكل مرآة للعادات والتقاليد المحلية وتعزيز الفخر والانتماء، ناهيك عن ما تحققه من إعجاب لدى السياح الأجانب، وهي تصنف دعامة أساسية في الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص العمل والعملة الصعبة، مما يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة على المستوى المحلي وتعزز التنوع الاقتصادي.

حاليا، يحتاج القطاع فعلا لإستراتيجية جديدة للتنمية والمحافظة على استمراريته وحمايته من الاندثار، وتعزيز دور القطاع الاقتصادي والتنموي بشراكة مع مختلف الفاعلين، وكذا تحيين التشريعات وتعزيز دور غرف الصناعة التقليدية والتعاونيات وأرشفة المعارف والتقنيات والمهارة المرتبطة بالحرف التقليدية خصوصا المهددة بالانقراض.

وأمام ترامي بعض الدول على عدد من الرموز التراثية بالمملكة المغربية، لا بد من وضع آليات قانونية لحماية المنتوجات والرموز التراثية الوطنية.

وعلى أي استراتيجية أن تضع في طليعة توجهها تحسين ظروف الصناع التقليديين الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير برامج التكوين ونقل المهارات وكذا تعميم التغطية الصحية لضمان الاستقرار المعيشي.

ولحل المعضلة التي تؤرق الفاعلين في عدد من الحرف وهي ندرة وغلاء المواد الأولية، وبذلك يجب تسهيل حصول الصناع على المواد الأساسية وتحديث وسائل العمل دون الإخلال بالطابع اليدوي، وتتويج كل هذه المجهودات بدعم التسويق من خلال تنظيم المعارض الوطنية والدولية والترويج للمنتجات التقليدية لرفع قيمتها التجارية ومداخيل الحرفيين ودعم الصناعة التقليدية في المعمار الحديث العام والخاص والمنشآت الحكومية.

وشكرا السيد الوزير المحترم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار السي المداني.

**المستشار السيد المداني أملوك:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

**السيد الوزير المحترم،**

نشكركم على التوضيحات والمعطيات التي تفضلتم بتقديمها للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية، والتصدي للإكراهات والتحديات التي تواجه حماية الحرف المهددة بالاندثار وصون استمراريتها، وهي قضية تحظى باهتمام خاص لفريق التجمع الوطني للأحرار، انطلاقا من إيماننا الراسخ بأن هذه الحرف ليست مجرد مهن تقليدية، بل تشكل مكونا أصيلا من مكونات الهوية الثقافية والحضارية للمملكة، ورافدا أساسيا من روافد الاقتصاد المحلي ومصدرا لخلق فرص الشغل، فضلا عن دورها المحوري في تحقيق التنمية المجالية وتعزيز جاذبية المجالات الترابية وتثمين مؤهلاتها.

وفي هاذ السياق، لا يفوتنا أن نشيد عاليا بالمجهودات الجبارة والملموسة التي بذلتها الحكومة السابقة والتي وضعت لبنات قوية وأسسا متينة لهيكلة هذا القطاع، لا سيما من خلال إرساء نظام السجل الوطني للصناعة التقليدية وتعميم التغطية الصحية لفائدة الحرفيين، وهي إنجازات تاريخية غير مسبوقة.

ومن هاذ المنطلق، فإننا ندعوكم إلى مواصلة هذا المسار التنموي والبناء على هذه المكتسبات لتحقيق قفزة نوعية جديدة في هاذ القطاع.

إننا نؤكد اليوم أن صون الحرف التقليدية وحمايتها من خطر الاندثار لم يعد مجرد خيار قطاعي، بل أصبح مسؤولية وطنية مشتركة، تستوجب تعبئة جماعية وانخراطا فعليا لمختلف المتدخلين من حكومة وجهات وجماعات ترابية وغرف الصناعة التقليدية، إلى جانب مؤسسات التكوين والقطاع الخاص ومكونات المجتمع المدني، في إطار رؤية متكاملة تضمن استدامة هذا الموروث وتؤمن انتقاله بين الأجيال.

ذلك أن التحديات التي تواجه الحرف التقليدية لا تقتصر على صعوبة توفير المواد الأولية، سواء بفعل ندرتها، أو الارتفاع المتواصل في تكلفتها، بل تتجاوز ذلك إلى إكراهات بنيوية تهدد استمرارية عدد من الحرف الوطنية، من قبيل محدودية فرص التمويل وتراجع اهتمام الشباب بالإقبال على تعلم المهن الحرفية وضعف آليات نقل المعارف والخبرات والمهارات المتوارثة إلى الأجيال الصاعدة، فضلا عن هشاشة منظومة الحماية الاقتصادية والاجتماعية للحرفيين، وهي تحديات تستدعي اعتماد مقاربة شمولية نحو إرساء آليات مستدامة تحفظ كرامة الحرفيين وتصون خبرتهم وتضمن استمرارية هذا الرصيد الثقافي والاقتصادي للأجيال القادمة.

وفي السياق ذاته، تبرز أهمية توظيف الدينامية الوطنية التي تواكب الاستعدادات لاحتضان المملكة لنهائيات كأس العالم 2030، باعتبارها فرصة

إستراتيجية لتعزيز إشعاع الصناعة التقليدية المغربية والتعريف بموروثها الأصيل على الصعيد الدولي، بما يسهم في تثمين منتوجاتها وتسويقها عالميا، وأبرز ما تزخر به من إبداع وحرف متوارثة تجسد عمق الهوية المغربية وغنى رصيدها الثقافي والحضاري وتنوع روافدها.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبين.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيدات المستشارات،**

**السادة المستشارون المحترمون،**

أنا اللي نبغي نطمأن السيد المستشار المحترم على أنه نحن ما شي مع منطق ديال القطائع المطلقة، نحن مع البناء، على التراكمات الإيجابية وكذلك معالجة الاختلالات إن وجدت، بالإضافة إلى القيمة المضافة اللي جات بها هاذ الحكومة، اللي خصها تعطيها للقطاع، باش نتفاهمو على هاذ الأمر هذا، فما احناش في إطار صراع على .. لا، احنا هنا في إطار استمرارية وتثمين المكتسبات الإيجابية، ولكن لا بد نديرو واحد الهوية، واحد (la touche) ديالنا احنايا كحكومة جديدة، هذا من الناحية السياسية.

من الناحية ديال علاقة بالموضوع ديال الحفاظ على الحرف المهددة بالانقراض، لا بد نقول، نشير لواحد البرنامج مهم جدا، اللي عند وزارة الصناعة التقليدية مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ومع مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، واحد العدد مهم جدا ديال السجناء اللي كيتلقاو التكوين ديالهم فهاذ المهن المهددة بالانقراض، باش ملي يخرجو أولا، كيكون عندهم واحد (potentiel) اللي يمكن يتدمجو فالمجتمع فيما بعد، ومن خلال هاذ المهن بالضبط المهددة بالانقراض، وهذا مهم جدا.

كذلك، عندنا برنامج اللي كنشتغلو فيه مع جهات أقاليمنا الجنوبية الثلاث، اللي فيها كذلك نقل هاذ المعارف ونقل المكتسبات اللي تحققت فيما يتعلق بالمهن المهددة بالانقراض للأجيال المقبلة.

فإذن، نحن واعون جدا بالأهمية ديال المحافظة على هاذ المهن المهددة بالانقراض، وإن شاء الله مع التكنولوجيا الرقمية راه غنضمنو الديمومة ديالها والاستدامة ديالها من خلال الاستعمال الذكي لهاذ المنظومة ولهاذ الرقمنة اللي كنعطيها لنا اليوم هاذ التكنولوجيا دالإعلام.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير المحترم.

الأسئلة الموالية حول "تطوير الصناعة التقليدية"، تجمعها أيضا وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع السؤال الآني الأول لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وموضوعه "دعم الحرفيين وتطوير قطاع الصناعة التقليدية".

تفضلوا الأستاذة نائلة التازي.

**المستشارة السيدة نائلة ميا التازي:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

**السيد الوزير المحترم،**

تعد الصناعة التقليدية ثروة وطنية حقيقية، فهي تساهم بنسبة 7% من الناتج الداخلي الخام، و10% من المداخيل السياحية و7.6% من الصادرات، وقد بلغت صادراتها سنة 2025 بمستوى قياسي وصل إلى حوالي 1.2 مليار درهم، ويشغل هذا القطاع حوالي 20% من الساكنة النشيطة تشكل النساء 54% منها، وتبلغ نسبة الإدماج المهني لخريجي التكوين في مهن الصناعات التقليدية 85%، وهاذ الأرقام كيبينو، السيد الوزير المحترم، بأن هاذ القطاع عندو دور جد مهم، هذا قطاع حيوي.

**السيد الوزير المحترم،**

سنة 2007 تم توقيع عقد برنامج أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بهدف جعل الصناعات التقليدية محركا للتنمية الاقتصادية، ونثمن ما تحقق من تقدم خاصة في التنظيم القانوني والتغطية الاجتماعية والاعتراف المهني بالصناع التقليديين، لكن بعد مرور ما يقارب 20 سنة، يبقى السؤال الأساسي، هل وفرنا فعلا للصناع التقليديين ولمقاولات القطاع الوسائل الضرورية للنمو والتطوير؟

لكن، العراقيل مازالت قائمة، صعوبات الولوج إلى العقار وللتمويل، ظروف عمل تهدد صحة الصناع التقليديين، واستمرار عمل عدد كبير من الورشات في القطاع غير المنظم.

إضافة إلى قلة الفرص التجارية للاعتماد على الوسطاء، وتملك مقاولاتنا الحرفية القدرة على خلق المزيد من القيمة المضافة وفرص الشغل والصادرات.

**السيد الوزير المحترم،**

إن سياسة الترويج وحدها لا يمكن أن تعوض سياسة الإنتاج، إن مقاولات القطاع تطالب بمشاركة أكثر في اتخاذ القرارات التي تهمها وفي تدبير السياسات العمومية وفي تقييم نتائجها، كما تطالب بمعلومات واضحة حول إنجاز مناطق الأنشطة الحرفية ومدى فعاليتها.

وتتساءل أيضا، عن كفيات استفادتها من الفرصة الاقتصادية التي ستتيحها كأس العالم 2030.

وفي الختام نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هي استراتيجيتكم لتحويل غنى تراثنا الحرفي إلى قوة اقتصادية حقيقية؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الآني الثاني موضوعه "تطوير قطاع الصناعة التقليدية".

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضلوا السي عبد الكريم شهيد.

**المستشار السيد عبد الكريم شهيد:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الوزير المحترم،**

بالمناسبة، نهنئكم على تجديد الثقة المولوية السامية وتعيينكم على رأس هذا القطاع.

وبالرجوع لموضوع السؤال، فالصناعة التقليدية تساهم بحوالي 7% فالناتج الداخلي الخام، وتشغل أزيد من 2.4 مليون صانعة وصانع تقليدي، أي نحو 20% من اليد العاملة النشيطة برقم معاملات وطني يناهز 140 مليار درهم وصادرات حققت رقما قياسيا بلغ 1.23 مليار درهم برسم سنة 2025.

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية التي تؤكدها التقارير الدورية لوزارتكم ومؤسسة "دار الصانع"، فإن الوضعية المعيشية والمهنية لشريحة واسعة من الحرفيين لا تزال تصطدم بإكراهات بنيوية مقلقة ترصدها التقارير الميدانية والهيئات المهنية، وعلى رأسها:

- ارتفاع أسعار المواد الأولية وتدخل الوسطاء، مما يقلص هامش ربح الصانع الفردي الذي يمثل نحو 90% من المعاملات؛

- ضعف التسويق والولوج إلى الأسواق الرقمية، حيث تظل الصادرات المباشرة متواضعة مقارنة بحجم مبيعات القطاع للسياح داخليا التي تفوق 10 مليارات درهم؛

- تحديات الهيكلة والحماية الاجتماعية؛

- وصعوبة الولوج إلى التمويل البنكي الملائم، فضلا عن تهديد بعض الحرف التراثية بالانقراض.

وبناء على ما سبق، السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير العملية والمستعجلة المتخذة من طرف وزارتكم لدعم القدرة الشرائية والإنتاجية للحرفيين وتطوير قطاع الصناعة التقليدية؟

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

الأستاذة فتيحة تفضلوا لإلقاء السؤال.

**المستشارة السيدة فتيحة خورتال:**

شكرا السيد الرئيس.

بداية، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نهنئكم السيد الوزير على تجديد الثقة المولوية السامية في شخصكم بتعيينكم الوزير المنتدب لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، المكلف بالاقتصاد التضامني.

وبالمناسبة، نسائلكم السيد الوزير عن دعم الحرفيين وتطوير الصناعة التقليدية؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للمستشارة المحترمة.

السؤال الآني الرابع موضوعه "دعم الحرفيين وتطوير قطاع الصناعة التقليدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الحركة الشعبية لتقديم السؤال.

مولاي إدريس تفضلوا.

**المستشار السيد مولاي إدريس الحسني علوي:**

بسم الله الرحمان الرحيم.

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد الوزير،**

نسائلكم عن دعم الحرفيين بقطاع الصناعة التقليدية؟

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتطوير الصناعة التقليدية.

يمكن لكم تتفضلوا للمنصة السيد الوزير.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني:**

شكرا السيد الرئيس.

نبغي نجدد الشكر ديالي للسيدات والسادة المستشارين على اهتمامهم الموصول لقطاع الصناعة التقليدية، واللي هو واحد المحرك، بحال اللي قلتو، محرك أساسي للاقتصاد الوطني، واللي الأرقام تدل على أنه غادي فواحد التطور مستمر.

صحيح، ما وصلناش للمبتغى ولكن الأرقام الحالية وكيف ما تفضلتو بها كتبين على أنه اخذينا المسار مازال كنطورو البنيات ديال الإنتاج اللي ما

كنغفلوهاش، وكنواكبو هاذ الشي بالتكوين، ثم الاهتمام بالوضع الاجتماعي ديال الصناع التقليديين إلى التسويق، وهاذ الأمر غادي نبسطو فيما يلي:

وبحال اللي تفضلتو على أنه هاذ القطاع كيشغل ما يناهز 2.7 مليون ديال صانع تقليدي في بلادنا، هو قطاع مهم جدا ويمثل حوالي 22% من الساكنة النشيطة، والصادرات كما تفضلتوا وصلت 1.23 مليار درهم.

والوزارة طبعا، عندنا واحد البرنامج كيفاش نوصلو نحققو، نطورو هاذ الصادرات ديال بلادنا باش نساهمو فالناتج الداخلي الخام، وتكون واحد النسب اللي هي مرتفعة جدا.

من أجل هذا غادي نديرو برامج تعاقدية مع المؤسسات اللي هي تابعة للوزارة، وكذلك مع الغرف ديال الصناعة التقليدية باش نحددو الأهداف، ما نبقاوش.. وهاذي هي القيمة المضافة اللي تكلمت عليها ديال الحكومة في الآليات ديال التدبير، آليات جديدة اللي هي البرامج التعاقدية لا مع "دار الصانع" من أجل تطوير التسويق ديال منتوجات الصناعة التقليدية للخارج والولوج إلى الأسواق الجديدة، خصوصا في آسيا وتنويع الشراكات، وهذا مهم.

ثم كذلك الشراكة مع الغرف ديال الصناعة التقليدية اللي خصنا نمكنوها من الآليات ومن الإمكانيات باش تعلب الأدوار ديالها التنموية للنهوض بالحرفيين، كذلك وبالصناع التقليديين، بالإضافة إلى الشراكة طبعا مع مكتب تنمية التعاون فيما يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

لا بد نقول أنه في إطار الاهتمام الموصول بالوضع الاجتماعي ديال الصناع التقليديين، راه تم التوقيع - كما تعلمون - على اتفاقية تهدف إلى تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الصناع التقليديين غير الأجراء.

وفي هاذ الإطار استعملنا هذاك السجل الوطني للصناعة التقليدية ماشي فقط كإحصائيات، ولكن كبيانات موثوقة واللي اعطيناها للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي باش الصناع ينخرطو فهاذ العملية، باش يحصلو على التغطية الصحية والحماية الاجتماعية والتأمين الإجباري على المرض سواء "أمو تضامن"، سواء "أمو الشامل"، وبالإضافة إلى التعويضات العائلية وكذلك الاستفادة من التقاعد.

لا بد نفتح واحد القوس هنا في إطار المكاشفة فيما بينتانا كحكومة وكبرلمان، كمجلس مستشارين، باش نقول أنه كاين بعض الصعوبات فهاذ الأمر هذا، كاين الصناع التقليديين اللي تسجلو وتصرح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ولكن ما قدروش يخلصو هاذيك (cotisation) ديالهم، ديال 150 درهم ووقفو (déclaration) ديالهم في السجل الوطني للصناعة التقليدية، يا إما باش ينتقل من "أمو الشامل"، لأ "أمو تضامن"، باش ما يخلص والو، ويا إما باش يستافد من الدعم الاجتماعي المباشر.

هاذ الأمر طبعا الحكومة كتشتغل باش تعيد النظر في النظام ديال الدعم الاجتماعي المباشر اللي غادي يتبنى ماشي على النفقات، غيتبنى على المداخيل، وغيدار لو الآليات ديالو والمعايير ديالو، إلى غير ذلك، باش يمكن نطورو هاذ النظام.

ثم الآن كنفكرو أنه نطلقو حملات تحسيسية وتوعوية باش الناس ينخرطو، لأنه هذا النظام هو نظام تعاضدي، تعاوني، يمكن اليوم الشاب كيخلص، ولكن كيخلص على ذاك الراجل المعلم اللي عندو 70، 80 سنة، وذاك الشاب اليوم اللي كيأدي واحد المساهمة راه غادي يجيو شباب من بعدو اللي غادي يخلصو عليه.

هاذ العملية التحسيسية البيداغوجية خصنا نقومو بها بمعية الغرف ديال الصناعة التقليدية باش نحفزو الناس على البقاء في هاذ النظام ديال التغطية الصحية الإجبارية.

كذلك، في إطار الاهتمام بالصناع التقليديين تشتغل الوزارة، لأنه حاسين أن واحد العدد من المواد الأولية ارتفعت، حتى هي وقع فيها التضخم بحال التضخم اللي وقع في واحد العدد من المواد، لهذا احنا كوزارة اتخذنا واحد المجموعة من التدابير منها:

- أولا، بحال اللي قلت قبيلا، وزعنا بعض المواد اللي كان فيها ندرة، بحال المادة ديال الصوف على دور الصانعة، ولجأنا إلى تأهيل المدابغ التقليدية كما أسلفت؛

- ثم إبرام عدد من الاتفاقيات الرامية إلى توفير مواد أولية بأثمنة تفضيلية، ولكن هذا ما كافيش، خصنا يكون عندنا استثمار فالمواد الأولية داخل بلادنا ويكون في إطار شراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، باش يمكن نوفرو هاذ المواد بأسعار فالمتناول عوض اللجوء إلى استيرادها من الخارج؛

- كذلك، على مستوى تعزيز البنيات التحتية للإنتاج والتسويق، كتعرفو على أنه اليوم قطاع الصناعة التقليدية عندو حوالي 130 بنية قائمة، اللي هي مجمع الصناعة التقليدية، اللي هي المنطقة دالأنشطة الحرفية، اللي واحد العدد من البنيات على مستوى الترابي.

وعندنا 110 ديال دور الصانعة فالبادية، وهذا مهم جدا من أجل إدماج ديال النساء فالنسيج الاقتصادي الوطني، هاذ دور الصانعة لوحدها كيستافدو اليوم حوالي 3900 امرأة كتستافد من هاذ البنيات لإنتاج وتسويق منتجات ديال الصناعة التقليدية.

طبعا، هاذ البنيات خصها تشتغل ماشي بنيات هي هياكل إسمنتية جامدة، ولكن خصها تكون فيها الإنتاج وفيها واحد (vitrine) ديال التسويق، وتكون واحد المنصات، وبدينا هاذ الشي مع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يكونو منصات جهوية يمكن يتم فيها التجميع ديال بعض المواد والعرض ديالها الجماعي، إلى غير ذلك، وعندنا منظور جديد من هاذ الشي ديال المعارض.

المعارض اليوم، كل واحد كيدير معرض بطريقتو، كل واحد كيدير معرض بالشكل ديالو، أحيانا كنلقاو معرض الصناعة التقليدية ملي كندخلو المعرض

من الداخل كنلقاوها مخلط مع منتجات ديال دول أخرى ما عندها علاقة بالصناعة التقليدية، منتجات أسيوية وبضائع أسيوية كتعرض فالمعرض ديال الصناعة التقليدية دالمغرب، وهذا غير مقبول.

اليوم، غندوزو منظور جديد للتسويق الترابي مبني على دفاتر تحملات، على شروط واضحة، وأنه المعارض الصناعة التقليدية خصها تبقى عندها هاذ الصبغة ديال التسويق ديال منتوجات الصناعة التقليدية، ماشي ندخلو شي فشي، وهاذ الشي ما هواش، وعندو الآثار، واللي كيأكل الدق هو الصانع التقليدي، حيث كنزاحموه بمنتجات وحدة أخرى، وكنقلصو لو الفرص ديال العرض ديال المنتوجات ديالو.

بسرعة، كاين فيما يتعلق، تكلمت قبل قليل على المواصفات والعلامات ديال الإنتاج "صنع في المغرب" واحد العدد من الأمور باش نحميو المنتوج ديالنا، وباش نعطيوه القيمة ديالو، باش نعطيوه الهوية المغربية الحضارية، هاذ المواصفات اللي كنشتغلو عليها كاين ما هو وطني "صنع في المغرب"، ما هو جهوي علامات جهوية، وكاين كذلك العلامات الجماعية.

كذلك، تحفيز التسويق والوصول إلى الأسواق، وهذا - كما قلت لكم - غادي نديرو اتفاقية أو تعاقد مع "دار الصانع" باش يفتح أسواق جديدة، وهاذي من مسؤوليتو ومن المهام المنوطة به.

كذلك، لا بد نشير على أنه البرنامج ديال (Maroc Export) اللي طلقتو وزارة التجارة الخارجية، واللي هو مهم جدا، توصل لحد الآن بـ 543 ترشيح فهاذ المنصة اللي طلقتها وزارة التجارة الخارجية، 135 ترشيح كتهم المنتوجات ديال الصناعة التقليدية، وهذا مهم جدا، كيبين على أنه هناك إرادة، هناك توجه لتعزيز التسويق ديال المنتوج الوطني في مختلف القارات.

ونبغي نأكد لكم على أنه في طليعة الدول اللي كنصدرو ليها هي، الولايات المتحدة الأمريكية فالمرتبة الأولى، تليها فرنسا، تليها تركيا، واليوم كاين بعض المواد اللي يتم تحويلها من تركيا إلى دول أخرى، ويتم تزويرها على أساس أنها منتوجات صنعت فهاذ الدول، الدول الجارة بالخصوص.

نشتغل على كيفية حماية هاذ المنتوجات ديالنا بإدماج هاذ العلامات المميزة والمواصفات والعلامات التجارية المميزة لمنتوجنا التقليدي.

كذلك، هناك برنامج ديال مواكبة المجمعين، 104 ديال المستفيدين من مقاولات وصناع تقليديين يستفيدون من هذا البرنامج.

كاين برنامج مواكبة التصدير: 141 مستفيد، وكاين برنامج ديال التميز لفرعي الزربية والفخار والخزف، هاذو فروع اللي بدينا كنخدمو على (l'écosystème) ديالها كلو، باش كنشتغلو عليه، كندعموه بالتكوين، بالمواد الأولية إلى غير ذلك، باش كنحسنو المردودية وكنطورو كل فرع فرع فالصناعة التقليدية.

كذلك، فيما يتعلق بكأس العالم، احنا نشتغل على واحد التصور، إن شاء الله، ملي غينضج نجيو نعرضوه ليكم فالمجلس باش يكون هاذي مناسبة باش نعطيو واحد الصورة على بلادنا كبلد متجذر فالتاريخ، كبلد عندو هوية راسخة تعود لقرون وكبلد عرف حضارة متميزة ولازالت، وستستمر بإذن الله.

وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

**المستشار السيد عبد الكريم شهيد:**

إن التوضيحات والأرقام المعلنة من طرفكم جد مهمة، لكن الواقع المعيشي للصانع التقليدي اليوم يقول شيء آخر، خاصة عندما نسلط الضوء على الأثر الملموس على الدخل الفردي لهذه الفئة.

فحينما نعلم أن 90% من معاملات القطاع يقوم بها صناع أفراد وأن أغلبهم يعاني من ارتفاع تكلفة المواد الأولية وصعوبة الولوج للتمويل، فإن التحدي الحقيقي لوزارتكم، السيد الوزير، يكمن في 3 أولويات مستعجلة:

- **أولا،** تأمين تزويد الحرفيين بالمواد الأولية بأسعار تفضيلية وتقليص سلسلة الوسطاء الذين يحجبون ويستغلون كل مجهودات الصانع وعمله؛

- **ثانيا،** العدالة المجالية في التسويق والمعارض، حتى لا يظل الترويج والرقمنة حكرا على المدن الكبرى، بل يجب أن يشمل الصناع والتعاونيات في العالم القروي والمناطق الجبلية؛

- **ثالثا،** تفعيل السجل الوطني للصناعة التقليدية كآلية حقيقية لتمكين الحرفيين من التغطية الصحية والاجتماعية والاستفادة من الدعم المباشر، وذلك من خلال الانتقال من مجرد منصة للتسجيل الرقمي إلى منظومة متكاملة لتقديم الخدمات والامتيازات الملموسة للمهنيين.

**السيد الوزير المحترم،**

إننا اليوم نتطلع معكم إلى جدول زمني واضح ومؤشرات تتبع دقيقة لتنزيل استراتيجية 2030 على الواقع بما يصون كرامة الصانع التقليدي ويحمي موروثها الحضاري.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

الأستاذة فتيحة، تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

**المستشارة السيدة فتيحة خورتال:**

بخصوص موضوع دعم الحرفيين وتطوير الصناعة الوطنية، نؤكد أن الصناعة الوطنية بمختلف مكوناتها لا تشكل فقط رافعة للإنتاج والاستثمار، بل تعد ركيزة أساسية لخلق فرص الشغل وتعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق

التنمية الاجتماعية والمجالية.

إننا إذ نثمن مجهوداتكم المبذولة، السيد الوزير، لتطوير النسيج الصناعي وتشجيع الاستثمار ودعم المقاولات، فإننا نؤكد على ضرورة أن تنعكس هذه البرامج بشكل ملموس على أوضاع الحرفيين والمقاولات الصغرى والمتوسطة، التي ما تزال تواجه عدة صعوبات مرتبطة بالتمويل وارتفاع أسعار المواد الأولية وضعف وسائل الإنتاج ومحدودية الولوج إلى الأسواق وآليات التسويق والترويج.

ونؤكد في الوقت ذاته، على أن تطوير الصناعة الوطنية يقتضي تعزيز تنافسية المنتوج المحلي وتشجيع التصنيع والابتكار ومواكبة المقاولات في مسار التحديث والتحول الرقمي وإيلاء أهمية خاصة لتقوية سلاسل الإنتاج الوطني وتقليص التبعية للاستيراد، بما يضمن استدامة النسيج الصناعي وقدرته على خلق الثروة ومناصب الشغل.

فإننا نؤكد على أن نجاح أي سياسة صناعية لا يقاس فقط بحجم الاستثمارات والمشاريع، وإنما كذلك بمدى انعكاسها على الأوضاع المهنية والاجتماعية للعاملات والعمال عبر تحسين ظروف عملهم وحقوقهم الاجتماعية وتكوينهم.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ندعو إلى تبسيط مساطر الاستفادة من برامج الدعم وتوسيع قاعدة المستفيدين لتشمل الحرفيين والمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا، واعتماد مقاربة تشاركية تشرك العمال والصناع التقليديين في بلورة وتتبع السياسات الموجهة لهذا القطاع، ونؤكد على أن دعم الحرفيين وتطوير الصناعة التقليدية ينبغي أن يكون مدخلا لتعزيز الإنتاج الوطني وصون كرامة العاملين وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمهنية، مما يجعل من الصناعة رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الحركة الشعبية.

مولاي إدريس الحسني علوي، تفضلوا.

**المستشار السيد مولاي إدريس الحسني علوي:**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد الوزير المحترم،**

في البداية نهنئكم، السيد الوزير، على الثقة المولوية السامية في شخصكم على رأس هذا القطاع الهام، ونتمنى لكم التوفيق والنجاح في مهامكم الجديدة.

وتفاعلا مع جوابكم، نسجل في فريق الحركة الشعبية الملاحظات والاقتراحات التالية:

- **أولا**، نسجل، السيد الوزير، أهمية عودة الوزارة المنتدبة المكلفة بالصناعة التقليدية بشكل مستقل إلى الهياكل الحكومية بعد غيابها لسنوات وتقاطع.. أن تشكل هذه العودة مدخلا أساسيا للنهوض بالقطاع ودعم الحرفيين؛

- **ثانيا**، السيد الوزير، نسجل كذلك غياب قطاع الصناعة التقليدية ضمن أولويات البرامج الحكومية الحالية في ظل التهميش الذي يعرفه القطاع منذ عقود وتعدد المشاكل التي يعاني منها.

كما نسجل ضعف الميزانية المخصصة للقطاع في مشروع قانون المالية لسنة 2027 على غرار القوانين السابقة، لهذا نعتبر أن الحكومة ومن خلالكم، السيد الوزير المحترم، مطالبة اليوم بمراجعة هذه الوضعية، خاصة ونحن نناقش الميزانية العامة للدولة في البرلمان، ونحن على استعداد لدعكم لإعطاء أهمية لقطاع الصناعة التقليدية في السياسة العمومية، لا من حيث التمويل أو من حيث البرامج؛

- **ثالثا**، في هذا الإطار فالحكومة مطالبة بدعم المواد الأولية والمحروقات لتخفيض تكاليف الإنتاج وتخفيف الضغط على الصناع التقليديين، إلى جانب التدخل لدى الأبناك لتمويل الصناعة التقليدية في الولوج إلى التمويل بأسعار تفضيلية وبتسهيلات في الأداء، والبحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتوجات وخلق معارض وفضاءات دائمة وليست موسمية لترويج عروض المنتوجات ضمن تكافؤ الفرص والمشاركة فيها ودعم وتحفيز التعاونيات والجمعيات الناشطة في القطاع، إلى جانب تعميم التغطية الصحية والحماية الاجتماعية لتشمل كل الحرفيين؛

- **رابعا**، السيد الوزير، إلا أن قطاع الصناعة التقليدية لم يستفد من الدعم المخصص للقطاعات المتضررة من جانب "كورونا" ولا من الدعم المخصص للقطاعات التي تضررت من غلاء أسعار المحروقات والمواد الأولية، نتطلع أن تتدخل الحكومة لإنصاف الصناع التقليديين ودعم ومعالجة هذا الحرمان غير المعقول.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

**السيد الوزير،**

بقاو لكم غير 8 الثواني يمكن لنا نزيدو واحد 12 ثانية ديال مولاي ادريس، هي 20 ثانية.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني:**

شكرا السيد الرئيس.

**السادة والسيدات المستشارين المحترمين،**

اللي متفق معكم هو أنه ضعف الميزانية مازال خصنا تعاونونا باش الميزانية

تزيد تعرف واحد الارتفاع، لأن هناك تحديات كبيرة وخصاص كبير جدا.

وفيما يتعلق بالعدالة المجالية فالتسويق، أنا متفق معكم، أنه وأنا تكلمت قبل قليل على القضية ديال المعارض اللي خصنا نضبطوها بواحد التصور اللي هو واضح جدا، ونمشيو فاتجاه ديال الجهوية ديال المعارض، كل جهة يكون عندها واحد المعرض اللي يتنقل ما بين الأقاليم ديال الجهة، بحيث أنه كل إقليم يمكن لو يستافد 4، 5 مرات فالسنة، من هاذ المعارض ونشتغلو كذلك في إطار التشارك مع الاقتصاد التضامني، لأن هناك تعاونية ديال الصناعة التقليدية، ولكن كذلك هناك المواد المتعلقة بالمواد المجالية اللي خصها يكون واحد التثمين ديال المجهود العمومي، والجميع يستافد فواحد الإطار منظم وواضح في إطار شراكة مع الجهات.

وأستسمح السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني التاسع والأخير موضوعه "تشجيع الشباب على الانخراط في قطاع الصناعة التقليدية".

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد المستشار المحترم، السي حسن شميس، تفضلوا.

**المستشار السيد حسن شميس:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الوزير المحترم،**

أولا، نهنئكم على تجديد الثقة المولوية في شخصكم واستمراركم وزيرا في الحكومة الحالية بنفس النفس الاجتماعي للقطاع السابق.

حول آليات وتصوركم في تشجيع الشباب للانخراط في قطاع الصناعة التقليدية، نسائلكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد المستشار المحترم،**

كنشكرك على هاذ السؤال الهام جدا، لأن هاذ المحور ديال التكوين فمجال ديال الصناعة التقليدية أساسي ومركزي فالتصور، فالاستراتيجية ديال العمل ديالنا، منو كذلك، تكلمت قبل قليل على الحفاظ على المهن أو الحرفة المهددة بالانقراض، والتكوين هو اللي كيضمن الاستمرارية والديمومة والتطوير ديال المهنة.

لهذا اللي نبغي نؤكد على أنه اليوم عندنا مؤسسات منظومة متكاملة ديال التكوين المهني، فيها شبكة من المؤسسات فيها 67 مؤسسة من فنون الصناعة التقليدية، تتوزع على 22 معهد متخصص و45 مركز للتأهيل المهني، فضلا عن 135 ملحقة موزعة على مجموع التراب الوطني، باش نكونو أقرب من الناس وأقرب للشباب، والطاقة الاستيعابية اللي كتوصل 30 ألف مقعد بيداغوجي.

بالإضافة إلى برامج أخرى ديال مواكبة الحرفيين والصناع لتطوير المهارات ديالهم، فنشتغل على تحسين العرض التكويني وكنشتغلو على الجاذبية ديال القطاع باش يمكن لو يجلب لنا الشباب اللي ما عندهم لا تكوين، لا تعليم ولا يبحثون عن الشغل، هاذ 3 المليون ديال (les NEETs) كيفاش احنا ناخذو منها الشباب اللي ندخلهم في إطار هاذ المؤسسة ديال التكوين المهني والتدرج المهني باش ياخذو الحرفة، غدا يمكن يدير المشروع ديالو ويمكن يدير مقاولة ذاتية ديالو أو تعاونية ونحققو له الإدماج الاقتصادي فبلادنا.

لهذا، نشتغل بواحد الرؤية اللي هي تشاركية، وكذلك في إطار تكامل الاتقائيات ديال السياسات العمومية، ما رحناش بوحدنا، كنشتغلو مع ووزارة الشغل والتكوين المهني، نشتغل مع وزارة الشباب كذلك، ومع الفلاحة باش يكون هاذ المجهود الجماعي وكل واحد عارف (le périmètre) فين كيشتغل وعارف الأهداف اللي باغي يحققها باش كيكون هاذ النظرة شمولية وهاذ التصور الكامل من أجل أن هاذ المعاهد تلعب الدور ديالها، لأنه ما خصناش نبقاو فقط فالجانب ديال الصناعة التقليدية الفنية، كذلك الخدماتية، اللي هي مطلوبة اليوم، مطلوبة، أنه كيفاش الشباب نحفزوهم باش يجي يتعلم كيفاش يصاوب التيليفون (portable) فواحد (l'atelier) اللي هو مطلوب ويدر الدخل إلى غير ذلك، هاذ المهن كذلك خصنا نستوعبوها في إطار هاذ التصور اللي كنشتغلو عليه.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد حسن شميس:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات.

طرحنا لهاذ السؤال تيأتي في إطار التحديات المطروحة على القطاع، ولا سيما، كما جاء في المداخلة ديالكم السابقة، الاستمرارية ديال الحرف، تجديد النخب اللي تتشتغل في هاذ القطاع، كذلك في إطار البرنامج الحكومي واللي جا في إطار خارطة الطريق أنه اعتبر قطاع الصناعة التقليدية كواحد القطاع اللي هو أساسي في خلق فرص التشغيل وخلق فرص الشغل، كذلك في

إطار الإستراتيجية ديال الوزارة.

اليوم، السيد الوزير، هاذ القطاع تنتحملو فيه المسؤولية لا وزارة ولا ممنيين، ولكن هذا قطاع راه خص يتحملو معنا فيه جميع القطاعات الأخرى اللي تتداخل معنا فيه.

اليوم، البرنامج ديال التدرج المهني راه الفاعلين في القطاع والوزارة اللي هوما اللي تيشتغلو، هوما اللي تيجبو هذاك، عندنا واحد المسألة، وأنا استبشرت خير الوزير المنتدب في التعليم الأولي أنه دار واحد المقاربة ديال التوجيه، هاذ المسألة ديال التوجيه أساسية، السيد الوزير، راه ما كاينشي هاذ الناس اللي منقطعين عن الدراسة راه خصنا نديرو لهم التوجيه.

احنا مستعدين كفاعلين أننا نديرو حصص داخل المؤسسة التعليمية عبر معلمين، عبر حرفيين، باش اليوم تنقريو عدة، تنقريو التربية الفنية، تنقريو هذا الموروث ديالنا، خصنا نعلموه للأجيال اللي مازالة صاعدة، وباش غادي نعرفوه إيلا ما عرفناهش في المؤسسات التعليمية؟ هاذي إشكالية.

اليوم، البرنامج ديال "كنوز حرفية" اللي ذكرت، السيد الوزير، هو برنامج مهم، ولكن العدد قليل ما غيمكن لناش نستاطعو باش غادي نديرو فيه واحد الخَلَف.

اليوم ذكرت، السيد الوزير، العملية ديال التصدير، راه بإمكاننا باش ذاك رقم المعاملات نضاعفوه في 2، في 3 لو توفرت اليد العاملة، اليوم الأسواق اللي هي مهمة راه تتطلب عدد مهم ديال المنتوجات، واحنا بهاذ الصيغة وبهاذ القاعدة ديال الحرفيين أو القاعدة ديال اللي تيشتغلو في القطاع ما يمكنش أننا نوفرو هاذ المنتوجات لهاذ الدول.

احنا راه معكم، السيد الوزير، باش أنه القطاع خص يعرف واحد التصور مستقبلي، استراتيجية باش نعرفو فين غادي نوصلو، فين غاديين الأرقام نحددوها باش يمكن أننا..

التدرج المهني، جات الاتفاقية، السيد الوزير، ولكن الأساسي فيها اللي هو المتدرج، كنا تنطالبو باش تعطاه واحد المنح كباقي المؤسسات ديال التكوين، منحة باش نشجعو هذاك المتدرج أنه يجي يلتحق بقطاع الصناعة التقليدية على باقي المراكز ديال التكوين المهني، من طبيعة الحال راه غتكون عندنا مستقبلا أسئلة في هاذ الموضوع.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، بقات عندكم ثمانية ثواني زائد بعض الثواني إيلا بغيتو تتفاعلوا مع السيد المستشار.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني:**

أنا اللي بغيت نأكد، السيد المستشار، أنه احنا منفتحين على جميع الاقتراحات.

بالعكس، مادا بنا نتعاونو فيما بيننا، لأنه هاذ البعد الترابي أنتم تتشتغلو عليه يوميا، واحنا ما ناوبينش نجلسو في الوزارة، ناويين كذلك نزلو نشوفو الأحوال ديال الصناع كيفاش يشتغل، نشفو نوقفو على المشاكل الحقيقية ديال الصناع التقليديين.

الهدف هو تنشتغلو اليوم على إستراتيجية متكاملة بهاذ الأبعاد اللي تكلمنا عليها اليوم، وإن شاء الله تكون فرصة في شي لجنة نعرضوها ونناقشوها بكل انفتاح على الجميع.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

**رفعت الجلسة.**